

جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

تحت عنوان

الضغط الضريبي والعوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي
دراسة حالة الجزائر (1966-2009)

إشراف الأستاذ

مصطفى سفيان

إعداد الطالبين:

خليلي عبد المالك

عزاوي عبد الرحمان

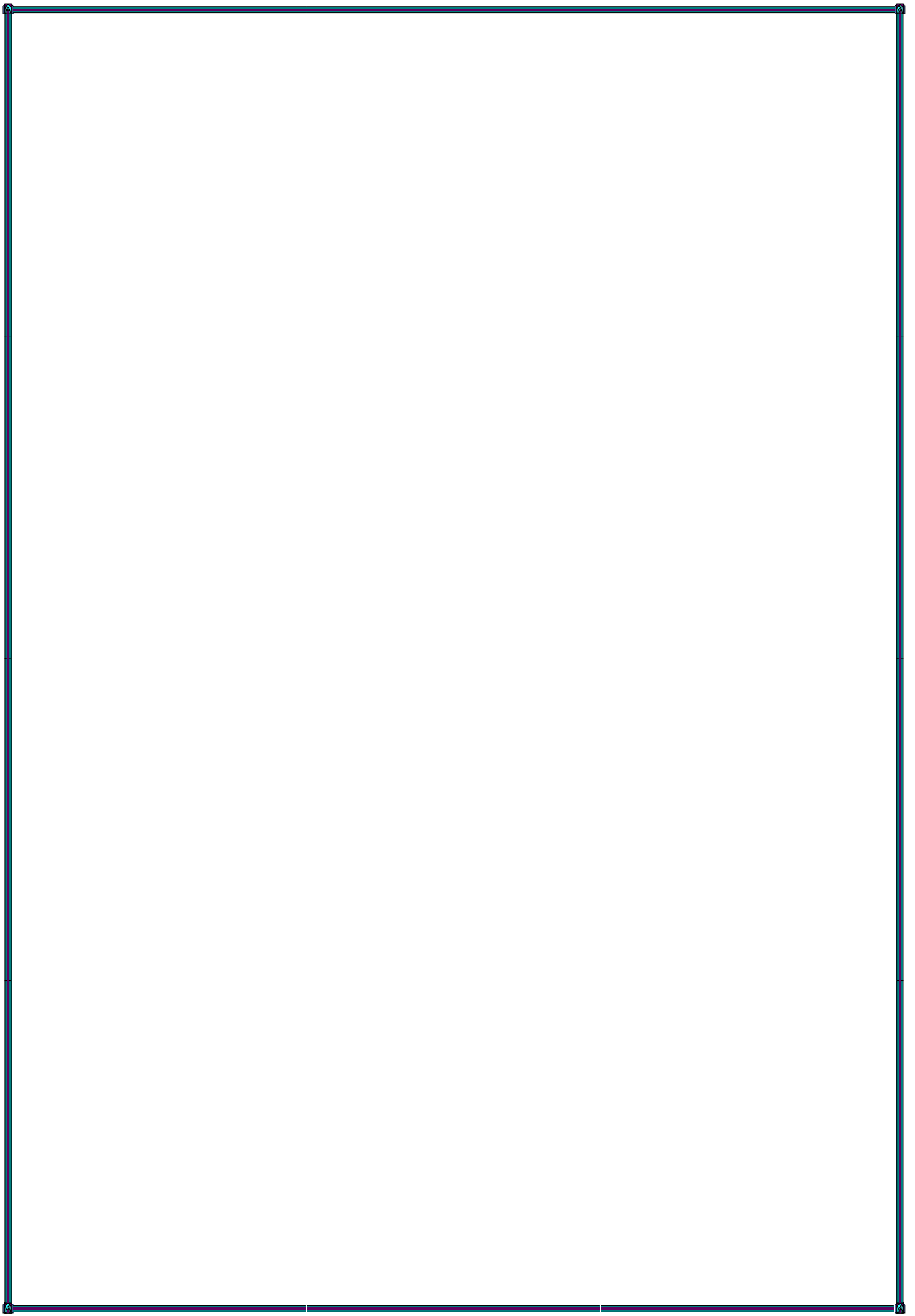
لجنة المناقشة

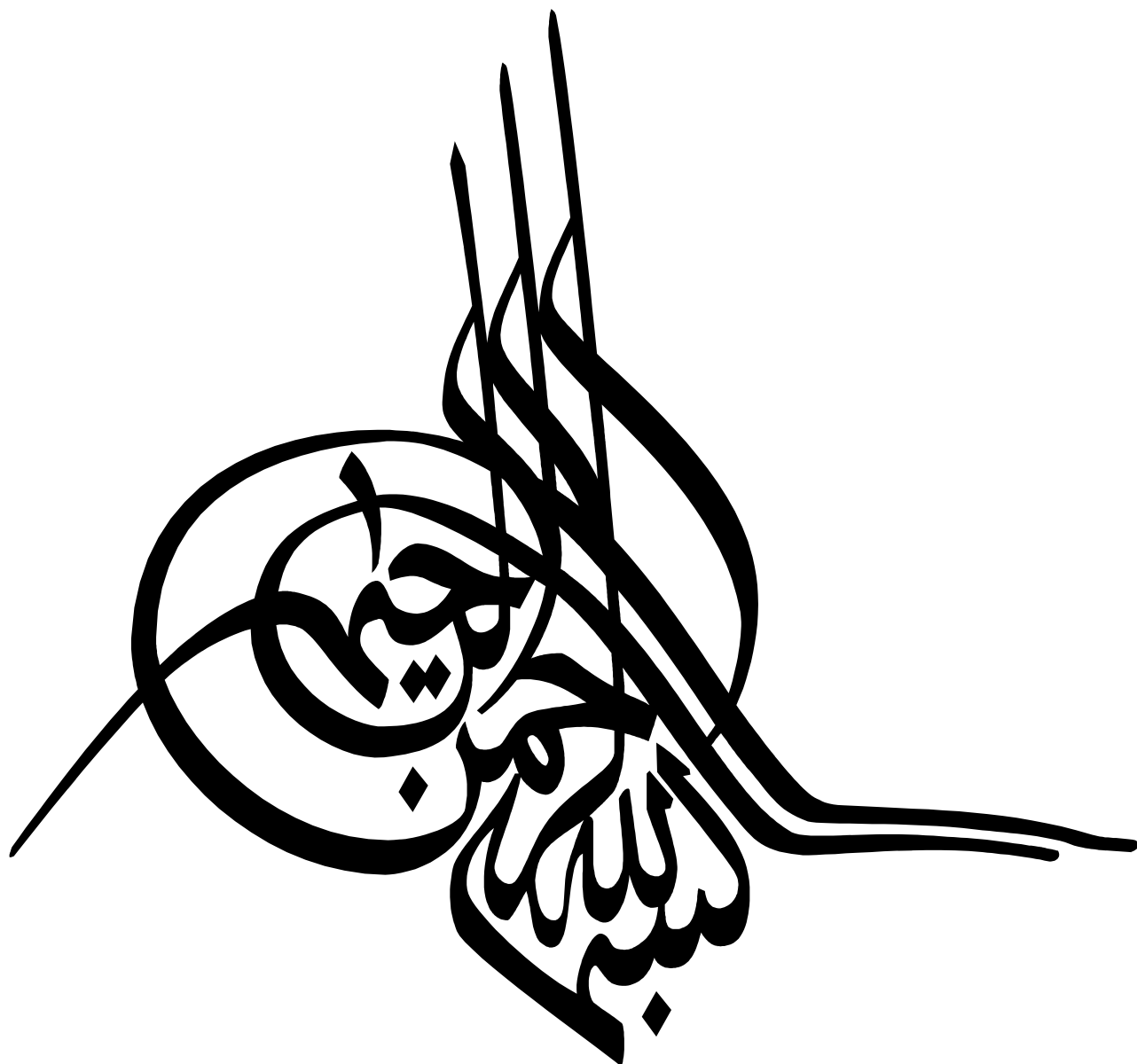
د. بلعاريه حسين رئيسا.

أ. مصطفى سفيان مشرفا.

أ. العبادي أحمد مناقشا.

الموسم الجامعي: 2015-2016





الملخص :

عرفت الجزائر منذ الستينيات مجموعة من التقلبات والتغيرات، في مختلف المجالات السياسية منها والاقتصادية وحتى الاجتماعية، ومن بين تلك التقلبات الاقتصادية ظهور ما يسمى بالاقتصاد الخفي، أو اقتصاد الظل، أو الاقتصاد الموازي، فقد تعددت الأسماء و المعنى هو الاقتصاد غير الرسمي، هذا الأخير الذي أدت إلى ظهوره عدة عوامل، سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، واتخذت جرائها عدة أساليب وإجراءات قانونية واقتصادية للقضاء عليه، ومن بين هذه الإجراءات :

- التعديلات الضريبية.
 - تشجيع المشاريع الإستثمارية.
 - تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وغيرها من الإجراءات والتعديلات الإصلاحية.

الكلمات المفتاحية:

- الاقتصاد غير الرسمي.
- الضغط الضريبي.
- الجزائر.

شكر وعرفان

نتوجه إلى الله تبارك وتعالى بالحمد والثناء والشكر كما يحبه ويرضاه على أن وفقنا في إنجاز هذا العمل على ما فيه من ضعف البشر وقصر النظر فما كان فيه من صواب فهو من فضله سبحانه وتعالى ومنه علينا ، فله الحمد والشكر ونسال الله العفو والغفران.

فبعد شكرنا لله عز وجل نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا والى من وفق على المنابر وأعطى من حصيلة فكر لينير دربنا .

إلى الأستاذ الكريم " سفيان مصطفىوي " كما نتوجه بشكر إلى كل الأساتذة الذين ساندونا في مشوارنا الدراسي ونخص بالذكر كل أساتذة العلوم الاقتصادية و إلى كل الذين لم يخلوا علينا بمعلوماتهم .

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد .

عبد المالك
عبد المالك
عبد الرحمان

الإهداء

إلى "من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة، ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم".

إلى روضة الحب والحنان وجنة الأمن والأمان "أمي الحبيبة".

إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار "أبي الغالي"
إلى إخواني وإلى أخواتي كلا باسمه

إلى أعمامي وعمتي وخالي وخالاتي وإلى كل أفراد عائلتي
إلى جميع الأحاب والأصدقاء.

إلى من ساعدني في انجاز هذا العمل
إلى كل من علمني حرفاً، وأسدى لي خدمة وقدم لي نصيحة.
إلى كل من حملهم قلبي ولم يكتبهم قلبي.

عبد المالك
عبد الرحمن



فهرس الموضوعات

الفهرس

الملخص

شكر وتقدير

الإهداء

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة العامة

الفصل الأول : ماهية الاقتصاد غير الرسمي

تمهيد الفصل 06

المبحث الأول : البعد التاريخي للاقتصاد غير الرسمي ومختلف التعاريف والتسميات المطلقة عليه 07

المطلب الأول : نشأة القطاع غير الرسمي وتسمياته 07

المطلب الثاني : تعريف الاقتصاد غير الرسمي 09

المطلب الثالث : السمات والخصائص التي تميز القطاع غير الرسمي 10

المبحث الثاني : مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي ومناهج قياسه وأهم الاختلالات الداعمة له 12

المطلب الأول : الأنشطة المشروعة وغير المشروعة 12

المطلب الثاني : طرق ونماذج قياس وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي 14

المطلب الثالث : أهم الاختلالات الداعمة لتعاظم الاقتصاد غير الرسمي 16

المبحث الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي في دول العالم والانعكاسات والحلول

المقترحة 18

المطلب الأول : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي 18

المطلب الثاني : المخلفات الاقتصادية الناتجة عن الاقتصاد غير الرسمي 22

المطلب الثالث : الحلول المقترحة للحد أو التقليل من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي 27

خلاصة الفصل 29

الفصل الثاني : الضغط الضريبي وعلاقته بالنشاط الاقتصادي 30

تمهيد الفصل 31

المبحث الأول : ماهية الضغط الضريبي 32

المطلب الأول : مفاهيم الضغط الضريبي 32

المطلب الثاني : العبء الضريبي 34

المبحث الثاني : قياس الضغط الضريبي 35

المطلب الأول : معايير قياس الضغط الضريبي 35

المطلب الثاني : مشاكل قياس الضغط الضريبي 36

المبحث الثالث : معدل الضغط الضريبي والعوامل المتحركة فيه 38

المطلب الأول : المعدل الأمثل للضغط الضريبي 38

المطلب الثاني : العوامل المحددة لمعدل الضغط الضريبي الأمثل 39

المبحث الرابع : تأثير الضغط الضريبي على الأنشطة الاقتصادية 42

المطلب الأول : أثر الضغط الضريبي على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الإنتاج 42

المطلب الثاني : اثر الضغط الضريبي على العمالة ، الأسعار والتهرب الضريبي 43

خلاصة الفصل 46

الفصل الثالث : ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 47

تمهيد الفصل 48

المبحث الأول : وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 49

المطلب الأول : مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 49

المطلب الثاني : دوافع ظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 52

المطلب الثالث : مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 57

المبحث الثاني : التدابير المتخذة لمكافحة الغش الضريبي, التهرب الجمركي والفساد 60

المطلب الأول : طرق وأساليب مكافحة الغش الضريبي في الجزائر 60

المطلب الثاني : طرق وأساليب مكافحة الغش الجمركي في الجزائر 62

المطلب الثالث : طرق محاربة الفساد في الجزائر 63

المبحث الثالث : اقتراح تقييم إجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 63

المطلب الأول : البيروقراطية والعراقيل البنكية 63

المطلب الثاني : تشجيع الاستثمار الأجنبي 64

المطلب الثالث : إصلاح النظام الضريبي 71

خلاصة الفصل 72

الخاتمة العامة 74

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول	الفصول
08	المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	جدول رقم 1	الفصل الأول
14	يوضح أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي	جدول رقم 2	
18	أوجه الاختلاف من حيث الأهداف بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي	جدول رقم 3	
21	تطور العمل الرسمي و الغير رسمي في الجزائر	جدول رقم 4	
35	نسبة الاقتطاع الإجبارية إلى الناتج المحلي الخام في بعض الدول المتقدمة لسنة 2008	جدول رقم 5	الفصل الثاني
52	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1998-2005	جدول رقم 6	الفصل الثالث
53	جدول توزيع الاقتطاعات الإجبارية التي يتحملها أرباب العمل في الجزائر (2005)	جدول رقم 7	
69	سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال سنة 2009 مقارنة بـ 183 دولة في العالم	جدول رقم 8	

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول	الفصل
12	يوضح مجموعة الأنشطة غير الرسمية	الشكل رقم 1	الفصل الأول
20	المصطلحات لمختلف النشاطات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية	الشكل رقم 2	
55	معدلات البطالة والنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (1970 – 2009)	الشكل رقم 3	الفصل الثالث
70	العوامل المرتبطة بإيجاد المشاريع الجديدة	الشكل رقم 4	

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يشكل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلدان العربية، وتؤكد آخر تقديرات البنك الدولي أن هذا القطاع يساهم في ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي وثلثي الوظائف في هذه الدول، وباستثناء دول الخليج التي لا تزيد فيها حصة القطاع غير الرسمي على 7 بالمئة من مجموع الوظائف، وتتراوح نسبة القطاع غير الرسمي ما بين 33 بالمئة و 66 بالمئة في مختلف باقي الدول كل على حسب درجة تحضر اقتصادها وتطوره. ويحتل هذا الأخير موقعا هاما في اقتصادات البلدان النامية؛ إذ يتضح من خلال تقدير تقريبي لمنظمة العمل الدولية أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غيرالرسمي في العالم النامي يقارب 300 مليون شخص، وتتفاوت نسبة العاملين فيه من بلد إلى آخر تبعا لعوامل عدة من أهمها:

1- الداخلون الجدد إلى سوق العمل.

2- عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص عمل للاستيعاب.

3- النظام السائد في البلاد.

4 - سوء توزيع الدخل والثروات.

5- درجة التحضر.

ويشير تقدير منظمة العمل الدولية (O.I.T) إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في آسيا تراوح بين 40 - 60 بالمئة من العاملين في القطاع الحديث، وأن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في أمريكا اللاتينية وصل إلى 30 مليون شخص. وتشير دراسات أخرى إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في المكسيك تقدر ب 20 - 50 بالمئة من مجمل العاملين في القطاع الحضري، وأن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في البرازيل قد بلغ 8.12 مليون شخص.

وتتضح أهمية القطاع غير الرسمي، من ناحية آخر في مساهمته في الناتج الإجمالي للبلدان النامية؛ على الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لمساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام بسبب التباين في تعريف هذا القطاع وتعذر الإحاطة بجميع المعطيات اللازمة نظرا إلى طبيعة أنشطته؛ ولهذا يستند في تقديراته إلى المسوح الميدانية. ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام تتراوح ما بين 5 بالمئة و 35 بالمئة للعديد من البلدان النامية.

كما تشير إحدى الدراسات إلى أن مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام للبرازيل تمثل 8 بالمئة من مجمل الناتج الإجمالي، وأن أنشطة القطاع غير الرسمي في البرازيل قد حققت في سنة 1997 أرباحا بلغت 9.8 مليار دولار.

ومن هذا المنطلق تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير، هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثيرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طيتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع، وتبني نظام اقتصاد السوق.

هذه المرحلة الانتقالية كانت لها الأخرى انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تمخض عنها ظهور الاقتصاد غير الرسمي.

تحديد الموضوع:

يدور موضوع بحثنا حول دور الضغط الضريبي على الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر: كيفية انتشارها، أسباب تناميها ومدى فعالية الآليات والأساليب المتخذة للتعامل معها، مع إدراج تأثيرات الضغط الضريبي على هذا الصعيد.

إشكالية البحث

إن إشكالية هذا البحث تتمحور حول الآثار الناجمة عن الضغط الضريبي والمتعلقة بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وما هي أسباب تنامي هذه الظاهرة وانتشارها خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (حالة الجزائر).

هذا ما يدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة تتدرج في الآتي،

- 1- كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟
- 2- ماهي الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في الجزائر؟
- 3- هل يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي بمثابة استجابة لاحتياجات الشغل في الجزائر؟
- 4- ماهي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية اتجاه هذا الاقتصاد؟
- 5- كم يمثل الاقتصاد غير الرسمي من مداخل الأفراد في الجزائر؟
- 6- ماهي الآثار السلبية لهذا القطاع؟
- 7- فيما تتمثل الآثار الإيجابية لهذا القطاع؟
- 8- مامدى تأثير الضغط الضريبي والعوامل الأخرى في إستقبال الاقتصاد الموازي؟

فرضيات الدراسة:

لتحليل موضوع دراستنا حول الاقتصاد غير الرسمي قمنا بإدراج الفرضيات الآتية:

يرجع تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى عدة عوامل نذكر منها:

- قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد (تزايد نسب البطالة والفقر).
- انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني (الفساد، التزيف، الغش الضريبي، البيروقراطية،...الخ).

-ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من مناصب الشغل (كقطاع الفلاحة، السياحة،...الخ).

-المغاللات والإرتفاع الفاحش في أسعار السلع المعروضة في الأسواق الرسمية.

-الإرتفاع المتتالي في الإقتطاعات الضريبية.

الدراسات السابقة:

لقد اهتم الكثير من الباحثين الاقتصاديين بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومدى تأثيرها على الاقتصاد الرسمي، نذكر أهمها:

- على الصعيد الدولي:

* (Bruno.Lautir,1994): قام بعدة دراسات تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي في بلدان العالم الثالث، وبنوعية العلاقة الموجودة بين هذا الاقتصاد والدولة .وقد استخلص في الأخير بأن الاقتصاد غير الرسمي لا يستطيع أن يكون كبديل للاقتصاد الرسمي في توظيف اليد العاملة لكونه يتميز بعدم الاستقرار.

* (Jaqu. Charmes): قام بدراسة بعض المقاربات المحاسبية والإحصائية للقطاع غير الرسمي.

* الدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية مثل: BIT,OIT,OCDE، البنك العالمي،... الخ، والتي تهدف إلى البحث عن أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي ، درجة خطورته، وكيفية معالجته.

- على الصعيد المحلي:

* أحمد هني : 1991 قام بدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث اعتبر هذا الأخير بأنه ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرسمي بحكم أنه نتج عن الأوضاع والظروف الرسمية التي هيأت الجو الملائم لانتشاره.

* الدراسة التي تقدم بها المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي سنة 2004 والتي حملت عنوان :القطاع غير الرسمي أو هام أم حقائق؟ حيث ركزت هذه الدراسة على تشخيص اليد العاملة في القطاع غير الرسمي.

* رسالة دكتورا(بودلال علي) 2007 والتي تحمل عنوان :الاقتصاد غير الرسمي مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وضع نموذج مكن من تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

منهج البحث:

إن المناهج المتبعة في هذا البحث هي :المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي الاستنباطي. أما أدوات التحليل المستعملة فهي إحصائية.

هدف الدراسة:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.
- أهمية الموضوع وحداثته، وقلة الدراسات فيه.
- دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- دراسة نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على المعلومات خاصة الإحصائية منها، بالإضافة إلى قلة المراجع الرسمية المعتمدة كالكتب والمجلات الرسمية، الأمر الذي أدى بنا إلى مراجع أخرى كالملتقيات والمحاضرات الأكاديمية، والتي واجهنا معها مشكلة التصفح في التهميش.

انطلاقاً من المعلومات المتوفرة لدينا ووفقاً للأهداف المسطرة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول:
- تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية الاقتصاد غير الرسمي حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث، كل مبحث يتضمن ثلاث مطالب وكانت المباحث كالآتي:
المبحث الأول : البعد التاريخي للاقتصاد غير الرسمي ومختلف التعاريف والتسميات المطلقة عليه .
المبحث الثاني : مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي وملهج قياسه وأهم الاختلالات الداعمة له .
المبحث الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي في دول العالم وبعض انعكاساته والحلول المقترحة .

أما الفصل الثاني فيندرج تحت عنوان الضغط الضريبي وعلاقته بالنشاط الاقتصادي ويتناول المباحث التالية:
المبحث الأول: ماهية الضغط الضريبي.
المبحث الثاني: قياس الضغط الضريبي.
المبحث الثالث: معدل الضغط الضريبي والعوامل المتحركة فيه.
المبحث الرابع: تأثير الضغط الضريبي على الأنشطة الاقتصادية.
وفي ما يخص الفصل المتعلق بدراسة الحالة الجزائرية في ما يخص الاقتصاد غير الرسمي ودور الضغط الضريبي في هذا الأخير فقد تناولنا فيه المباحث الثلاث الآتية الذكر:

المبحث الأول : وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
المبحث الثاني : التدابير المتخذة لمكافحة الغش الضريبي، التهرب الجمركي والفساد
المبحث الثالث : اقتراح تقييم إجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

الحبيب النظارى

الفصل الأول

ماهية الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الأول : البعد التاريخي للاقتصاد غير الرسمي
ومختلف التعاريف والتسميات المطلقة عليه .

المبحث الثاني : مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي
ومناهج قياسه وأهم الاختلالات الداعمة له .

المبحث الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير
الرسمي في دول العالم والانعكاسات والحلول المقترحة

تمهيد الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى إبراز، أولاً الجذور التاريخية للاقتصاد غير الرسمي ومختلف التعاريف والتسميات المطلقة عليه، ثم انتقلنا إلى إظهار العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي واستفحاله، والمظاهر والأشكال التي يكون عليها الاقتصاد غير الرسمي، وطرق ونماذج قياس وتقدير حجم هذا الاقتصاد، وحجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم، وختماً الفصل بالآثار الناجمة عن استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، والحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة .

الاقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعة في كل العالم، بحيث لا يوجد اقتصاد وطني يخلو في أي دولة من وجود دائرة من النشاطات الاقتصادية السوداء. فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة التي تحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي. لهذا تبقى الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية نظراً لصعوبة تحديد دائرته بدقة .

وانطلاقاً من ذلك يتعين من الضروري، الاستعانة بأفكار وآراء ووجهات نظر الفاعلين والخبراء كل في مجاله، من أجل ضبط كل فروع الاقتصاد غير الرسمي وتشبعاته (القطاع الخفي، غير المراقب، العمل في السوق السوداء الموازي، غير الشرعي، غير القانوني، الاقتصاد غير المصرح به، النشاطات غير الرسمية...). وكذا لتوضيح مختلف المصطلحات المرجعية والمصادر الأساسية المغذية لهذه الآفة، وكذا عامل انتشارها في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

ولهذا سنحاول في هذا الفصل تحديد جذور الاقتصاد غير الرسمي داخل الاقتصاديات الوطنية، وتوضيح دائرته رغم اختلاف الإيديولوجيات ودرجات التقدم الاقتصادي في الدول .

المبحث الأول : البعد التاريخي للاقتصاد غير الرسمي ومختلف التعاريف والتسميات المطلقة**عليه****المطلب الأول : نشأة القطاع غير الرسمي وتسمياته****(1) نشأة القطاع غير الرسمي :**

لو سلطنا الضوء على المراحل التي مرت بها المجتمعات، للاحظنا أن بروز القطاع غير الرسمي سبق القطاع الرسمي والدولة في حد ذاتها، حيث أن في المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم البسيطة. لذلك كانوا ليسوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها، بسبب عدم تواجد هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم من ناحية، وبين الأفراد من ناحية أخرى، حيث لم تكن هناك الحاجة للحصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية. وبالتالي يمكن القول بأن هذه الأنشطة بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي.

لكن مع تنامي المجتمعات وكثرة الاضطرابات بين الأفراد، أصبحوا في حاجة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة نضطلع بهذه المهمة .

وهنا ظهرت الدولة كحل إداري وتشريعي نشأت بالأنفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزءا من مداخلهم لفائدتها. وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي¹ .

لكن مع تطور الدولة وسيادتها وبعد تعدد وظائفها وتزايد نفقاتها، كان لزاما عليها أن تبحث عن مصادر تمويل ميزانيتها عن طريق إعطاء أهمية بالغة للاقتطاعات الضريبية، وهذا بتوسيع القاعدة الضريبية، بإخضاع كل الأفراد الذين يزاولون نشاطات مريحة إلى الضريبة حيث يتم ذلك من خلال إلزامهم بالتصريح بنشاطاتهم، وإن أي نشاط غير مصرح به يعتبر نشاط غير قانوني يعاقب عليه القانون .

وكما هو معروف أن الهدف الأساسي للفرد من قيامه بالنشاطات الاقتصادية والتجارية هو تعظيم الربح، ومع القوانين والعراقيل التي فرضتها الدولة والتي صعبت أو بالأحرى أنقصت من ربح الفرد، هذا ما أدى إلى تجاوز هذه القوانين لتوجد أنشطة غير رسمية سواء كانت ظاهرة أو سرية. وهكذا ظهر بما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي الناتج عن الحاجة إلى تجنب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي .

¹ د بريشي عبد الكريم "مداخلة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العملي"، في ملتقى وطني حول "الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر - الآثار وسبل الترويض" جامعة سعيدة يومي 20-21 نوفمبر 2007 .

ويمكن من هذا اعتبار الاقتصاد غير الرسمي آفة اقتصادية مخالفة للقانون تضخمت وتغلغلت في مختلف المعاملات الاقتصادية رغم عدم مشروعيتها .

ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة من خلال دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل BIT في كينيا سنة 1972 حول التشغيل. ولكن في الحقيقة إن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي كان قد استخدم سنة قبل ذلك من طرف الاقتصادي (Keith. HART) أي سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد دراسات التنمية بجامعة (SUSSEX). وكان يدور موضوع الندوة حول البطالة داخل المدن في إفريقيا، بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا ولكن لم تصدر إلا في سنة 1973¹.

(2) مختلف التسميات ومصطلحات الاقتصاد غير الرسمي

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد ولقد لخصها الاقتصادي Jean-Charles. WILLARD² 1989 في الجدول التالي :

جدول رقم (01) : المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .

- Economie non officielle.	- Economie non observée.
- Economie non déclarée.	- Economie cachée.
- Economie dissimulée.	- Economie souterraine.
- Economie submergée.	- Economie clandestine.
- Economie sous-marine.	- Economie secondaire.
- Economie parallèle.	- Economie duale.
- Economie autonome.	- Economie occulte.
- Economie grise.	- Economie noire.
- Economie marginale.	- Economie irrégulière.
- Economie marginale.	- Economie périphérique.
- Contre-économie.	- Economie de l'ombre.
- Economie illégale.	- Economie informelle.
- Economie non enregistrée.	

¹ كيجل امحمد، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، " دراسة سوق الصرف الموازي " ، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، الجزائر 2013 – 2014 ص 15

²Bruno LAUTIER " L'économie informelle dans le tiers monde " , Edition, la découverte, Paris, 2004, P12

المطلب الثاني : تعريف الاقتصاد غير الرسمي

اختلفت التعاريف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي باختلاف وجهات النظر لمختلف الأخصائيين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية الدولية, وسنحاول ذكر عدد من التعاريف :

· حسب تقرير كينيا : مكتب العمل الدولي (BIT) :

يعود التقرير الأول للاقتصاد غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي (BIT) ودعمته منظمة العمل الدولية (OIT) Organisation International de travail إلى سنة 1972, وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا استنادا إلى معايير كان قد حددها سنة 1971 " K.HART " .

يعتبر الاقتصاد اقتصادا غير رسميا إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة التالية :

- 1- سهولة دخول السوق (سهولة الحصول على عمل داخل هذا القطاع بسبب غياب أية قيود) .
- 2- استعمال الموارد المحلية الخاصة (التمويل الذاتي, غياب الاقتراض من البنوك) .
- 3- الملكية العائلية للمؤسسة .
- 4- نشاطات على نطاق صغير (الحجم الصغير للمؤسسة) .
- 5- الاعتماد بشكل واسع على اليد العاملة حيث تعتبر أهم عوامل الإنتاج .
- 6- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي .
- 7- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة (سوق تنافسي غير مقنن)¹ .

· حسب الملتقى الدولي لإحصائيات العمل CIST :

يعرف المكتب الدولي للعمل القطاع غير الرسمي بصفة عامة على أنه مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلع أو خدمات بهدف خلق مناصب عمل ومداخل للأفراد الممارسين لهذه النشاطات :

تتميز هذه الوحدات بمجموعة من الخصائص نذكر منها :

- (3) ضعف مستوى التنظيم .
- (4) عدم وجود تقسيم بين عامل رأس المال والعمل كعامل إنتاج .
- (5) تعتمد علاقات العمل على ما يسمى بالعمل الموسمي والعلاقات العائلية والاجتماعية .
- (6) اقتصاد سلع ضعيف .

¹Bruno. LAUTIER " L'économie informelle dans le tiers monde ", Ibid., p13

• تعريف النظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة SCN 93 :

يعتبر نظام المحاسبة الوطنية للاقتصاد غير الرسمي مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة، وغير المحسوبة في الحسابات الوطنية وغير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة، ولذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفي بالأنشطة السوداء وغير الرسمية وغير النظامية، وتتواجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء. كما يعرف القطاع غير الرسمي على أنه مركب من مجموعة وحدات اقتصادية مخفية، في شكل مؤسسات فردية تنتمي لقطاع العائلات، لا توظف إجراء بصفة دائمة بل بصفة مؤقتة، وبالتالي تخلق مشكلا في عملية ضبط المجاميع الحسابية في جدول المحاسبة الوطنية .

• تعريف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES بالجزائر :

عرف النشاط غير الرسمي على أنه عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخبرات والخدمات التي لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة¹ .

وكما عرفه الأستاذ احمد هني على أنه ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تعتمد غرض البصر عنها² .

ومنه وفقا للتعاريف السابقة الذكر، يمكن أن نتواصل إلى التعريف التالي :

الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي أو الخفي هو اقتصاد يشمل الدخول المحققة بطرق شرعية ولكن لا يتم الإعلان عن الإيرادات المحققة من ورائها لدى المصالح الضريبية وكذلك الدخول المحققة من الأنشطة غير الشرعية (كالمخدرات، التهريب السلعي، المراهقات، الدعار...)، كما يشمل أيضا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود وبمعنى شامل مجموع الدخول التي لا ندخل ضمن الحسابات القومية .

المطلب الثالث : السمات والخصائص التي تميز القطاع غير الرسمي

يتميز القطاع غير الرسمي بعدة سمات يمكن من خلالها تصنيفه أو تمييزه عن القطاع الرسمي ونذكر من هذه الخصائص ما يلي³ :

1_ **الافتقار إلى التنظيم** : يتسم القطاع غير الرسمي في غالبيته بالتحريم من القيود التنظيمية التي يتسم بها القطاع الرسمي في أغلب اجراءاته من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، وعملية التسويق...

¹CNES " Secteur informel : en jeux et défis ", 2004, p13.

²Ahmed Henni " essai sur L'économie parallèle – cas de L'Algérie ", Edition ENAG, Alger, 1991, p9.

³ حمدي احمد " محاضرة بعنوان : واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع ", منظمة العمل العربية، 20_22 سبتمبر 2004، ص8 و9 .

2_ المرونة : عدم خضوع القطاع غير الرسمي للقوانين الرسمية أدى إلى إتباع قواعد اكتسبته سمات أخرى منها المرونة في العمل، الأجر ونظام السوق .

- مرونة العمل : يتضح عنصر المرونة من جهة أوقات العمل اليومي والإجازات بحسب نوع النشاط ووفقا لحاجة ظروف العمل المخالفة، أما من جهة مرونة علاقات العمل في القطاع غير الرسمي فمن المعروف أنها مرنة وتتمحور بين أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء .

- مرونة الأجر : تتوقف هذه الأخيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارس في القطاع غير الرسمي، وبحسب قيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في النشاط الرسمي .

- مرونة نظم السوق : تتسم نظم التسويق في القطاع غير الرسمي أيضا بالمرونة، فهي غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق على نطاق أوسع، وبطبيعة الحال فإن المرونة في علاقات السوق تؤدي في أغلب الأحيان إلى اشتداد حدة المنافسة حيث لا توجد قواعد أو ضوابط رسمية معمول بها .

3_ ضالة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة : يعتمد العمل في القطاع غير الرسمي بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول وتكثيف العمالة مقابل رأس المال المستخدم، أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة وربما لا تحتاج إلى استخدام الطاقة من الأساس .

4_ صغر حجم المنشأة : يتسم العمل في القطاع غير الرسمي غالبا بصغر حجم المنشأة إن وجدت، ففي حالة الباعة المتحولون على سبيل المثال لا توجد منشأة على الإطلاق، كما أنه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص عدد العمال في منشآت القطاع غير الرسمي فهي لا تتجاوز على الأقل عشر عمال .

5_ تدني مستوى المهارة للعاملين : الأعمال الممارسة في القطاع غير الرسمي غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارة متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل، ومن السهل في إطارها اكتساب مجموعة مختلفة من المهارات المتنوعة المطلوبة لإنجاز العمل بحيث أن المستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل في هذا القطاع. وغالبا ما يتسم العاملون في هذا القطاع بتدني مستوياتهم المهنية بحيث يحصلون عليها من خلال التدريب داخل منشآت هذا القطاع .

كما أن هذا القطاع يظلم فئات عمرية مختلفة تشمل الشيوخ والنساء وحتى الأطفال المحظور عملهم في القطاع الرسمي¹ .

¹ حمدي احمد " محاضرة بعنوان : واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع "، مرجع سابق الذكر، ص 8-9 .

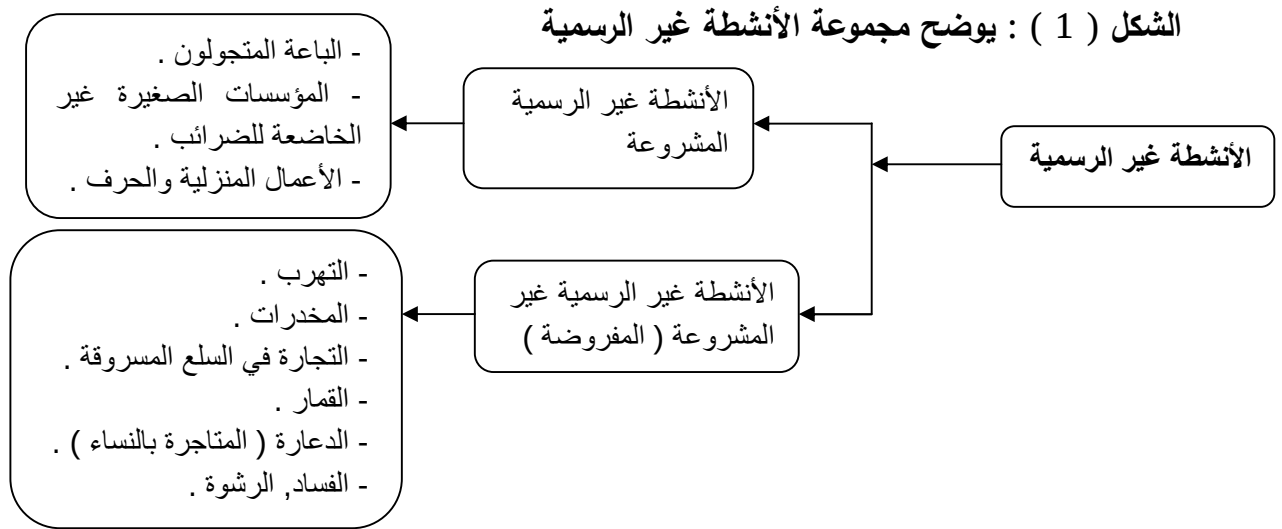
- سهولة الدخول والخروج إلى النشاط الاقتصادي غير الرسمي سواء كان إنتاجيا أو مهنيا .
- لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم .
- أغلب منتجات القطاع غير الرسمي تتجه نحو السوق الداخلية لكن دون رقابة وتستخدم مواد أولية ذات منشأة داخلي .
- أغلب منشآته لا تخضع للضمانة والحماية القانونية بحيث يفتقر لمعايير الصحة والسلامة المهنية لأن هذه المنشآت ليست مسجلة لدى الدولة¹ .

المبحث الثاني : مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي ومناهج قياسه وأهم الاختلالات الداعمة له :

المطلب الأول : الأنشطة المشروعة وغير المشروعة

يكاد الاقتصاد غير الرسمي يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في الدول على وجه الخصوص الدول النامية .

ويعبر الاقتصاد غير الرسمي عن مجمل العمليات والأنشطة غير المصرح بها، وهذه الأخيرة إلى تنفرع إلى صنفين أساسيين، وكل صنف يتضمن مجموعة من الأنشطة والشكل التالي² يوضح ذلك .



المصدر : إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد نليمي " العولمة والاقتصاد غير الرسمي ", دار الهدى - الجزائر, 2004 .

1. الأنشطة المشروعة :

¹ د : حيان احمد سلمان " الاقتصاد الخفي ", مجلة الاقتصاد والنقل, عدد 7, سنة 2006, ص64 .
² ابراهيم توهامي, اسماعيل قيرة, عبد الحميد نليمي " العولمة والاقتصاد غير الرسمي ", دار الهدى - الجزائر, 2004, ص101 .

هي أنشطة مشروعة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة ولكنها غير معلنه، إذ أنها غير معلومة للدولة حيث أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الأعمال وذلك تجنباً لتحمل العبء الضريبي .

ويعمل في هذه النشاطات عدد لا بأس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل والوافر، ويشمل هذا النوع من الأنشطة الأعمال التالية :

• الأعمال المنزلية (الحرف) :

يعرفه الديوان الوطني للإحصاء العمل المنزلي على أنه : كل نشاط يقوم به الفرد سواء كان رجلاً أو امرأة يمارس عملاً داخل إطار البيت ويستفيد من هذا القطاع، حيث أنه يسمح له بالحصول على عائد، ويتمثل هذا النشاط في إنتاج السلع والخدمات لصالح مستخدم ويكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع لأي مراقبة مباشرة .

• المؤسسات الصغيرة غير خاضعة للضرائب :

وهي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية المشروعة وتتميز بصغر حجمها، استخدام النقود السائلة في إبرام معاملاتها مما يسهل لها التهرب من الضرائب .

كما تتميز بإنتاج سلع وخدمات خالية من معايير الإنتاج والأمن ورضا النوعية لكن سعرها تنافسي في السوق .

2- الأنشطة غير المشروعة :

وهي مجمل النشاطات غير المسجلة إداريا، وهي عمليات غير قانونية، مالية و غير مالية تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظام الدولة وتمارس خفية وبعيدا عن رقابة السلطات الرسمية، وينتج عنها مداخيل كبيرة يتداولونها داخل الوطن وغالبا ما يودعونها في البنوك على أنها من مصدر مشروع وهو ما يطلق حاليا بعملية تبيض الأموال وإظهارها في صورة مشروعة .

ومن بين هذه الأنشطة¹ :

• **أنشطة الجريمة :** وتشمل عمليات إنتاج وتهريب وتوزيع المخدرات، عمليات التهريب للسلع غير المشروعة كالخمور، الأسلحة، عمليات الرشوة، القمار، المتاجرة بالنساء² (الدعارة) وغيرها من الأنشطة غير المشروعة .

¹ عاطف وليم اندراوس " الاقتصاد الظلي "، : المفاهيم، المكونات، الأسباب "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 ص 78 .

² سوزي عدلي ناشد " الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي "، منشورات الجلي الحقوقية، الطبعة الأولى 2008، ص 19 .

- أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة لتحقيق أهدافها، ولكن يترتب عن ممارستها إنتاج سلع وخدمات مشروعة ومن أمثلتها :

- تهريب السلع المشروعة والتي قد يمنع استيرادها تحقيقا لأهداف اقتصادية كحماية المنتج المحلي وترشيد استخدام الموارد النادرة للصرف الأجنبي .
- أنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي وذلك في الدول التي تتبع نظاما إداريا للرقابة على الصرف الأجنبي .

المطلب الثاني : طرق ونماذج قياس وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

ويوجد في الواقع عدة طرق مستعملة في تقدير حجم وقيمة الاقتصاد غير الرسمي ويمكن توضيحها في الجدول التالي :

جدول رقم (2) : يوضح أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

الطرق	السمات
المناهج المباشرة	- الاستجواب (المسح بالعينه) . - تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من بيانات المسح لدى الأسرة .
	- المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية) . - تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المعلن عنه الخاضع للضريبة
المناهج غير المباشرة	- إحصاءات الحسابات القومية . - على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والأنفاق في الحسابات القومية .
	- إحصاءات القوى العاملة . - على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما .

1- المناهج المباشرة :

تعتبر هذه الأساليب غير دقيقة حيث تركز على التقديرات التي يمكن أن يتحصل عليها الباحث من خلال دراسته لكل قطاع .

ويشمل هذا النوع من المناهج الطرق التالية :

• **طريقة الاستجواب**

وتتمثل التحقيقات الميدانية لدى العائلات والمؤسسات فيما يلي :

§ التحقيقات لدى العائلات (الأسر) : وتتمثل أساسا في :

- إحصاء السكان : تحقيقات حول اليد العاملة .
- تحقيقات حول الاستهلاك .

§ تحقيقات لدى المؤسسات : تخص بالأساس إنتاج السلع والخدمات كما تقدم عرض حول وضعية اليد العاملة في كل قطاع .

- **المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية)** : يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية لكشف الدخول التي يتم الإفصاح عنها، وذلك من خلال المراجعة الضريبية والتدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات .

2- المناهج الغير مباشرة :

وتسمى أيضا بمناهج المؤشرات، هي في الغالب مداخل أو اتجاهات للاقتصاد الكلي كونها تعتمد على فرضيات تتعلق بوظيفة الاقتصاد وتعتمد هذه المناهج على فكرة أن النشاطات غير الرسمية تترك آثارا وبراءا وبمجرد اقتفاء آثارها ومعاينتها تقودنا إلى تقدير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وتستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد غير الرسمي أهمها :

- **إحصاءات الحسابات الوطنية** : يسمى أيضا بأسلوب الفروق المكشوفة، ويعتمد هذا الأسلوب على قياس الفارق بين الدخل (الموارد) والإنفاق (الاستخدامات)، وبمعنى أن هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل ولكنها ستظهر في صورة إنفاق، أي أن الدخل المخففة سوف تتحول إلى إنفاق عاجلا أم آجلا .

ويمكن وفقا لهذا المدخل تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بأسلوبين الأول يقوم على أساس المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الجزئي، والثاني يتناول القضية على مستوى التحليل الكلي .

- **على المستوى الجزئي** : ويتم ذلك بمقارنة الدخل والإنفاق للمجموعات المختلفة من الأفراد ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل .

بحيث أنه يمكن للأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانباً من دخلهم، والذي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلاً في الاقتصاد غير الرسمي، ويقوم هذا الأسلوب على فرضية رئيسية مفادها أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، وأن هناك جانباً من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها أو على الأقل إخفاء جانباً منها .

• **على المستوى الكلي :** ويتم ذلك بمقارنة الدخل والإنفاق على المستوى الكلي .

بحيث يتم تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التي تتم اعتماداً على الإيرادات الضريبية، أما الفروق فلا بد أن تمثل تقدير الدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية، ولقد تمت مثل هذه المقارنات في العديد من الدول¹ .

• **إحصاءات القوى العاملة :** يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال هذه الطريقة على أساس انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً .

وبالتالي فإن الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة وبالتالي تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي .

المطلب الثالث : أهم الاختلالات الداعمة لتعاظم الاقتصاد غير الرسمي

تطور الاقتصاد غير رسمي بعد سنة 1980 نظراً للظروف التي سادت أسواق السلع و الخدمات و أسواق العمل و معدلات النمو الديمغرافي العالية المسجلة في معظم دول العالم .

و نظراً لكون هذه الظاهرة ذات أصول سياسية و اجتماعية و اقتصادية فكتحصيل حاصل ستكون أسبابها سياسية و اجتماعية و اقتصادية ، و هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف حجم هذا الاقتصاد من دولة إلى أخرى و نجل هذه الأسباب فيما يلي :

* **الفساد الإداري :** حقيقة من حقائق الحياة في بعض البلدان أن أحد أسباب تعاظم الاقتصاد الموازي هو الفساد و استغلال السلطة العامة في تحقيق مآرب خاصة و ذلك من خلال :

- الرقابة على تقديم الحوافز الضريبية .

- إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة معينة .

- الرشوة و البيروقراطية في معالجة ملفات المشاريع خاصة مشاريع المؤسسات الفردية و الصغيرة :

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي " التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود "، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006، ص60 .

* **الحظر و اللوائح الحكومية :** تلجأ حكومات بعض الدول لاعتبارات أخلاقية و اجتماعية لسن بعض القوانين التي تمنع بقوة القانون بعض الأنشطة التي ترى فيها مساسا بالصحة العامة أو الاقتصاد الوطني...الخ منها الاتجار في المخدرات أو العقاقير غير القانونية أو ألعاب القمار مما يدفع بعض الأفراد لممارستها في السر .

* **وظائف أقل مما يلزم :** إن الاقتصاد الرسمي غير القادر على خلق قدر كافي من الوظائف يدفع بالقوة العاملة الموجودة في حالة بطالة إلى البحث عن عمل في السوق الموازي مما يزيد في حجم هذا الأخير و يزيد من قوته .

إن تحقيق المرونة الحقيقية في سوق العمل مع خلق مناخ أثر عدالة و أشد مواتاة للنمو بالنسبة لجميع العمال و ليس مجرد الأقلية منهم الذين يندرجون حاليا في السوق المنظم سوف يحد من تعاظم السوق غير الرسمي¹ .

* **تزايد عدم المساواة و البحث عن تعظيم الدخل :** يخلق عدم المساواة الرغبة في تحقيق فرص لتوسيع آفاق الدخل أما أن تزايد هذا التفاوت بين المناطق الريفية و الحضرية يدفع بالأفراد للنشاط بالسوق الموازي الذي يتيح دخل مرتفع نسبيا في بعض النشاطات و يوفر فرصة عمل بالنسبة للعاطلين أو عديمي الدخل .

كما يمكن أن يكون أحد أسباب التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي هو محاولة تعظيم الدخل من خلال التقليل من التحويلات الاجتماعية الممثلة في الاشتراكات المدفوعة لصناديق الضمان الاجتماعي مقابل تأمين العمال اجتماعيا .

* **عوامل ضريبية :** ركزت الكثير من الدراسات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي على أن العوامل الضريبية هي السبب الرئيسي في تنامي حجم هذا القطاع إذ أن زيادة معدل الضريبة يزيد من التهرب الضريبي, حيث أصبح اللجوء إلى النشاطات غير الرسمية أكثر مردودية بالنسبة لأفراد المجتمع، و هو الوضع الذي حاول الكثير من تفسيره من خلال نظرية العرض التي تربط بين النشاطات السرية و ارتفاع معدلات الضرائب² .

وبالاعتماد على السرد النظري لأسباب تنامي السوق الموازي يمكن وضع شجرة لهذه الأسباب تساعد على تحديد و فهم تعاظم هذا السوق .

المبحث الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي في دول العالم والانعكاسات

والحلول المقترحة

¹ راجورام راجان'من النزعة الأبوية إلى التمكين من أسباب القوة' مجلة التمويل و التنمية، مجلد43، العدد3، سبتمبر2006، ص.55.

² إسماعيل بوخاوة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي النظرية و التطبيق، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، أيام14.15.16 نوفمبر2000، ص21.

من الصعب تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، فالذين يعملون بالأنشطة غير الرسمية يبذلون قصارى جهدهم للتستر عليها، غير أن صانعي السياسات والإداريين في الدوائر الحكومية يحتاجون إلى معلومات عن عدد الأفراد الذين يزاولون أنشطة في الاقتصاد غير الرسمي، وعن مدى تواتر هذه الأنشطة وحجمها كي يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تخصيص الموارد .

المطلب الأول : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي

هناك العديد من الصلات بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بحيث لا يستطيع أن يقوم الاقتصاد غير الرسمي كقطاع لوحده وهذا لعدة اعتبارات نذكر منها :

- § يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في عملية التمويل والحصول على اليد العاملة ذات المهارة وهذا بمحفزات مالية نتيجة انعدام تكاليف العمالة .
- § يقوم الاقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية .
- § يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته، حيث تكون منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمي، كما انه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية .

إذن فالالاقتصاد غير الرسمي هو بمثابة الجسم الطفيلي الذي ينخر الاقتصاد الرسمي .

ومنه يمكننا أن نبين العلاقة بين هذين الاقتصاديين كما يلي :

- العلاقة من حيث الأهداف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي :

الجدول رقم (3) : أوجه الاختلاف من حيث الأهداف بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي :

الأهداف الخاصة بالاقتصاد الرسمي	الأهداف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي
الأهداف الرئيسية	الأهداف الرئيسية
- تحقيق مداخيل في السوق .	- تحقيق أقصى حد من الربح في السوق .
- تطبيق تشريع النقابات .	- انعدام تشريع العمل
- دخول, وجود نقابات .	- سهولة الدخول, عدم احترام القواعد .
- الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية .	- التمويل الذاتي .
- دفع الرسوم والضرائب .	- عدم دفع الرسوم والضرائب .
هيكل السوق :	هيكل السوق :
- وجود الحواجز عند الدخول إلى السوق .	- لا توجد حواجز عند الدخول إلى السوق .

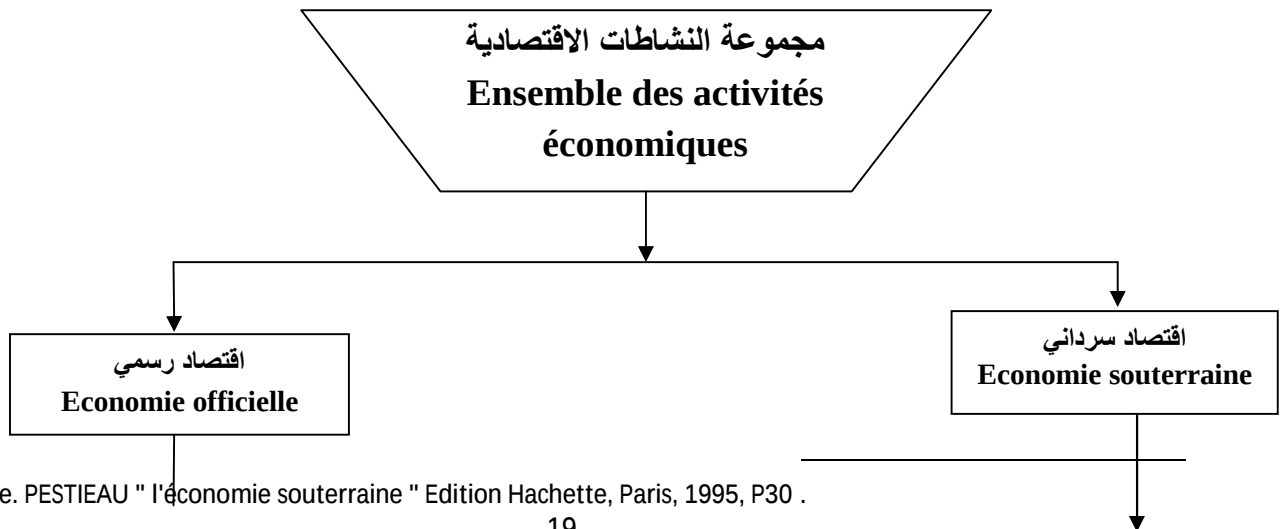
- التشغيل الذاتي, الأجرة على الوحدة المنتجة .	- أجور وعقود العمل .
- منتجات مقلدة .	- منتجات معيارية, علامات مسجلة .
- أسواق غير محمية .	- أسواق محمية (الحصص, الرخص, الرسوم)
التكنولوجيا :	.
- تقليدية, مكيفة, منشأة .	التكنولوجيا :
- الاستعمال المكثف للعمل .	- حديثة ومستوردة .
- وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة .	- الاستعمال المكثف لرأس المال .
	- إنتاج واسع النطاق .

Source: Rapport de CNES, Le secteur informel-illusions et réalités , P2

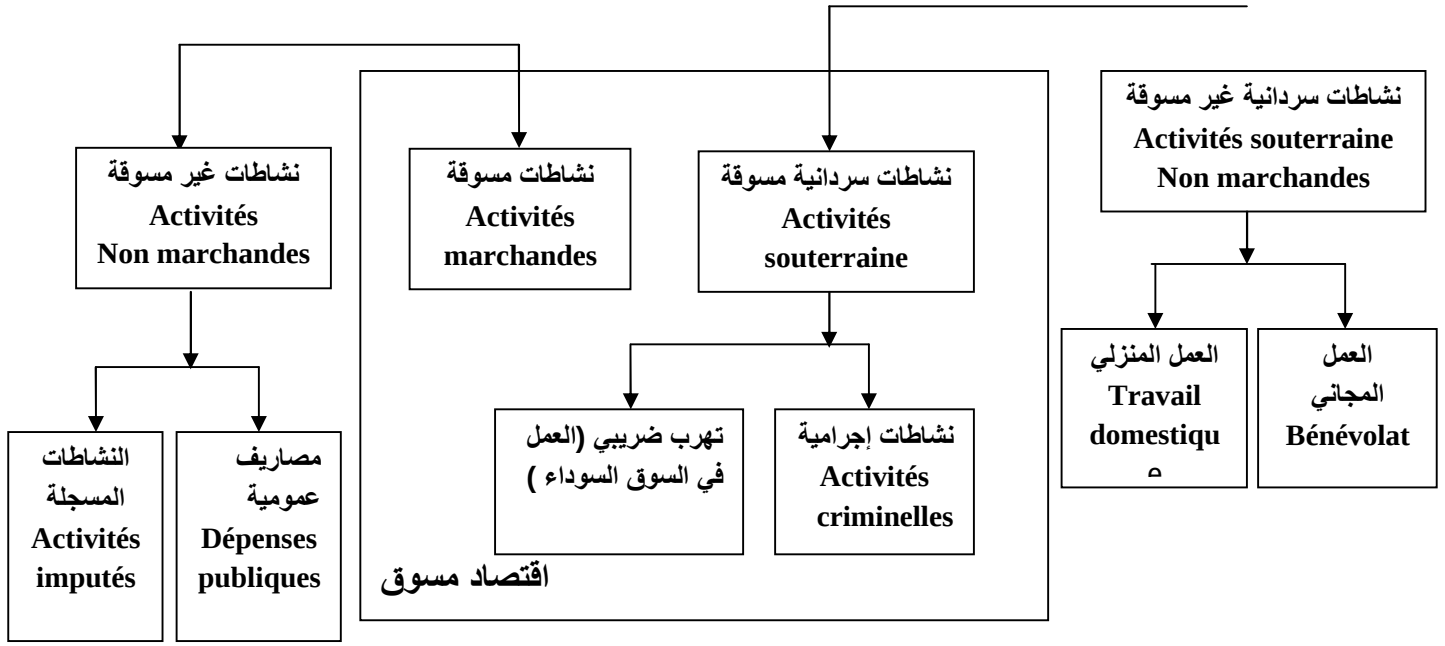
- العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي من حيث المخطط الذي قدمه Pierre PESTIEAU في كتابه حول الاقتصاد السوداني¹ :

يوضح المخطط الآتي العلاقة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي، كما أنه قد أطلق على الاقتصاد غير الرسمي اسم الاقتصاد السرداني.

إن الشكل رقم (2) : يمثل مجموعة من المصطلحات لمختلف النشاطات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية وكما سماها صاحب الكتاب النشاطات السردانية .



¹Pierre. PESTIEAU " l'économie souterraine " Edition Hachette, Paris, 1995, P30 .



النشاطات غير مسجلة محاسبيا عن طريق عقد (اتفاق) Activités non comptabilisées Par convention	النشاطات السردانية في المحاسبة الوطنية Activités Souterraines a la Comptabilité nationale	الانتاجية الوطنية المحسوبة Production nationale Comptabilité
---	---	--

SOURCE : Pierre PESTIEAU "l'économie souterraine", Edition

Hachette, Paris, 1995, P 30.

من الشكل السابق نلاحظ وجود علاقة وثيقة بين الاقتصاد السرداني والاقتصاد الرسمي مع الإشارة إلى أن النشاطات السردانية تتمثل في :

- - النشاطات غير مرئية (غير مراقبة) وتتمثل في : السرقة, التهرب من التأمينات, النصب والاحتيال .
- نشاطات تهريبية Activités frauduleuses وتتمثل في : التهرب الضريبي, العمل في السوق السوداء .
- النشاطات غير مسوقة وتتمثل في : العمل المنزلي, العمل المجاني .

الجدول رقم (4): تطور العمل الرسمي و الغير رسمي في الجزائر

الوحدة بالآلاف

البيان \ السنة	1992	1997	1999	2003
العمل الرسمي	4286	4684	5162	6027
العمل الغير رسمي	688	1132	911	1249
المجموع	4947	815	6073	7276
نسبة العمل الغير رسمي	13.8	19.4	15	17.2

المصدر CNES

من خلال الجدول نلاحظ أنه قبل سنة 1990 لم يكن للعمل غير الرسمي أثر ملموس نظرا للسياسة الاستثمارية المولدة للشغل فلم يكن هناك عمال في القطاع ولكن بإدخال إصلاحات سنة 1995 الذي نجم عنه تسريح كبير للعمال بسبب الخصخصة وغلق مؤسسات اقتصادية كانت توظف نسب معتبرة من المواطنين، وتم تحويل اليد العاملة من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الغير رسمي.

وحسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في ماي 1999 أن النشاطات غير الرسمية في الجزائر تطورت في قطاع البناء والأشغال العمومية، الفنادق، والأسواق... الخ، واتسعت بصورة كبيرة نظرا لاستيعابها لطلبات العمل التي تجاهلها القطاع الرسمي.

المطلب الثاني : المخلفات الاقتصادية الناتجة عن الاقتصاد غير الرسمي

الانعكاسات والآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي

تعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كأى ظاهرة لها آثار وانعكاسات سلبية وإيجابية على المستوى الاقتصادي ككل، وفيما يلي سنتعرض لأهم هذه الآثار :

1- الآثار السلبية :

وفيما يلي سنتناول أهم الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية :

أ- الآثار الاقتصادية

• فقدان حصيلّة الضرائب¹ :

تتمثل أهم الآثار السلبية التي تترتب على حدوث ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الحصول بعض الأفراد على دخول دون أية ضرائب عنها ، مما يشكل إخلالاً بقاعدة " العدالة " في فرض الضريبة، ويحدث ذلك عندما يقوم الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها وعدم الكشف عنها للإدارة الضريبية .

ومن أجل تعويض هذا النقص في حصيلّة الإيرادات الضريبية الناتجة عن التهريب الضريبي تضطر الحكومة إلى زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة، وبهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل ، الأمر الذي يدفع الناشطين في القطاع الرسمي على التهريب الضريبي² .

• آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الكلي

يؤدي استفحال الاقتصاد غير الرسمي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات (مثل :معدلات النمو الاقتصادي ، معدلات البطالة ، التضخم ، إحصائيات ميزان المدفوعات، الإنفاق الدخل القومي ...) الأمر الذي يؤدي بوقوع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة الاقتصادية ، والتي كان بناءها على معلومات خاطئة ناتجة عن وجود اقتصاد غير رسمي³ .

وفيما يلي نتناول بعض آثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة وأداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي :

II تشويه المعلومات :

عندما يرتفع حجم القطاع غير الرسمي فسوف تتخفض درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية، ومن ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعندما تكون التوقعات غير صحيحة والسياسات غير مناسبة فإن النتائج تأتي على عكس المتوقع لها⁴ .

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله " الاقتصاد السري " دار النهضة - القاهرة ، 2002، ص 51.

² - غوتي بخشي وطيبى بومدين " الاقتصاد غير الرسمي كحل للامنة (التجربة الجزائرية) " الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض) ، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 20/21 نوفمبر 2007.

³ - بن نوي مصطفى وعجيلة محمد " متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري " الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض) ، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 20/21 نوفمبر 2007.

⁴ حمدي عبد الحفيظ " غسيل الأموال في مصر والعالم "، القاهرة، 1997، ص 19 .

II معدلات البطالة :

يسبب الاقتصاد غير الرسمي في إعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها، مما قد يضطر الحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه، حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول عن الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة ويعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة والحيوية من الناحية السياسية¹.

II معدلات النمو الاقتصادي :

عندما يتواجد الاقتصاد غير الرسمي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينموان بصورة متوازنة، فإن الحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفراً، أما إذا تعدى معدل النمو الاقتصاد غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فإن معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس².

II معدلات التضخم :

يعني وجود الاقتصاد غير الرسمي أن معدل التضخم سيكون مغالي فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي إلى تزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد غير الرسمي منافساً للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، فاحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد غير الرسمي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي، بأعبائه الضريبية والإجرائية.

II السياسة النقدية :

يترتب على الاقتصاد غير الرسمي زيادة الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقد في صورة سائلة لأغراض أجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي، ألا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساساً للتغيرات في معدلات الفائدة، لان الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة والرغبة عن عدم الكشف عن ممارسة

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي " التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود "، مرجع سابق الذكر، ص186 .

² عرابة الحاج وقاشي خالد، " الاقتصاد الخفي : الأسباب، الآثار وطرق العلاج "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007 .

أنشطة غير رسمية قوية للغاية، وعلى ذلك يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل، ويتوقف ذلك على حجم الاقتصاد غير الرسمي .

• اثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزئي

أن اثر الضرر الأكبر الذي ينتج من التهرب الضريبي (إضافة إلى تأثيره على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي) يحدث نتيجة تأثيره على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، وذلك راجع إلى أن الضرائب تلعب دورا مهما في توزيع الدخل، وكذلك كأداة تخصيص الموارد .

١١ الأثر على توزيع الدخل¹ :

إن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤثر أيضا على عدالة توزيع الدخل القومي، حيث يترتب عن نمو هذا القطاع إحداث زيادة كبيرة في الدخل غير المشروعة التي يحصل عليها العاملين في هذا القطاع، وهو ما يعني حصول بعض الفئات على دخل كبير لا تتناسب مع طبيعة وحجم الأعمال التي تقوم بها، ومن ثم فإن هذه الفئات تزداد ثراء نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء العامة والتهرب الضريبي، هذا فالوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخل المشروعة على زيادة مماثلة أو مواكبة للزيادة في الدخل المحققة في الاقتصاد غير الرسمي، إلى جانب تحملهم الأعباء الضريبية المرتفعة الهادفة إلى تمويل ذلك النقص في الحصيلة الناشئ عن تهرب البعض من عبء الضرائب، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالعدالة في توزيع الدخل القومي، ومن ثم يبذل جهود الدولة من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع .

١٢ الأثر على توزيع الموارد :

يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي بعدة طرق وينتج عنه آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي، فإن الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف يكون أكثر إلحاحاً . وبما أن الضرائب تجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي فقط، فإن مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي سيزداد وتؤدي هذه الزيادة في الضرائب إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي، حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبي، مما يولد المنافسة غير العادلة بين الاقتصاديين بالشكل الذي يمكن الاقتصاد غير الرسمي اجتذاب قدر أكبر من الموارد² .

1 بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي "، مذكرة ماجستير تحت إشراف شعيب، تلمسان، 2007-2008، ص 133 .

2 محمد ابراهيم طه السقا " الاقتصاد الخفي في مصر "، مكتبة النهضة - مصر، 1996، ص 82 .

ب - الآثار الاجتماعية*

- يحقق الاقتصاد غير الرسمي إيرادات ومكاسب كبيرة لفئة من الناس ولكن على حساب الدخل القومي، كما انه يؤدي إلى آثار اجتماعية سيئة من أبرزها زيادة الغني غنا وزيادة الفقير فقراً، كما يسبب سوء توزيع الموارد بين الناس .

- إن الاقتصاد الإجرامي وخاصة غسل الأموال يؤدي بشكل مباشر إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة التفاوت الاجتماعي .

- حرمان العمال الاستفادة من التقاعد بسبب عدم تسجيلهم في مصلحة الضمان الاجتماعي .

- إن أغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين والفئة الشابة، ويحصلون على أجور أعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، ولذلك قد تكون هذه بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد وتترافق معه مشاكل اجتماعية كثيرة .

- إن الوضع المادي لبعض العاملين في هذا القطاع يتطور مع الزمن، لأنهم يستفيدون من كل خدمات الدولة ولا يسددون أي التزام تجاه خزينتها، ولذلك قد يكون ويحكم موقعهم وعلاقتهم مع أصحاب القرار الإساءة بشكل مباشر على أمور هامة مثل : العلامة التجارية، تأمين سلع وخدمات لا يعكس سعر بيعها السعر الرسمي ... الخ .

- إن هذا الاقتصاد يساهم في تفشي وانتشار الأمية من خلال أن اغلب العاملين فيه أميين، أي تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية أو الإعدادية ولاسيما أنهم حصلوا على دخول تتجاوز أعلى الشهادات، ويرسخوا مفهوم أن الحصول على المال هو الغاية دون أي اعتبار للوسيلة، وينتقل هذا المفهوم إلى أولادهم وبالتالي يصبح عامل معيق للتحصيل العلمي .

- انتشار نوادي القمار والأعمال الإنتاجية وبالتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية، وزيادة معدلات الجريمة وازدياد أعداد المجرمين ... الخ .

ج - الآثار السياسية :

آثار هذا الاقتصاد تتركز في استغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية والانتخابية لقدرتهم المالية وقد يصبحون مؤثرين في صياغة وإقرار القرارات السياسية، حيث أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيبة الدولة وبالتالي الإساءة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي¹ .

* حيان سليمان – باحث اقتصادي – عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية بسوريا "اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية .

¹ حيان سليمان "اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي"، مرجع سابق الذكر .

2- الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي

على الرغم من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي إلا أنه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة .

ولذلك فإن الحجج المدافعة عن القطاع غير الرسمي تتمثل في الايجابيات المتعددة لهذا القطاع والمتمثلة أهمها فيما يلي :

- إن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية¹، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي .

- القدرة على تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل وبالتالي تحقيق آثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل² .

- يساعد على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي، وبالتالي مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي لكي يصبح الاقتصاد في وضع أفضل³ .

- يترك فائض اقتصاديا يسمح لقطاع الأعمال بالاستمرار والنمو في ظل سوء التقنين الإداري الحكومي، والمبالغة في الضرائب والرسوم التي تحد من نمو الأنشطة الاقتصادية القانونية .

- يحدث القطاع غير الرسمي مناصب شغل جديدة وبأجور مماثلة للأجور القانونية، وهذا راجع لاعتماده مصدر لاستمرارية الحياة لشريحة اجتماعية واسعة، وبالتالي يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي .

- يساعد الاقتصاد غير الرسمي في حل أزمة البطالة والتخفيف من حدتها في المجتمع، من خلال تأمين فرص عمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الرسمي .

- يساهم القطاع غير الرسمي في تأمين دخول إضافية للعمال .

المطلب الثالث : الحلول المقترحة للحد أو التقليل من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

• إصلاح أو تعديل النظام الضريبي

إن التهرب الضريبي يلعب دورا أساسيا في نمو الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى أنه كلما زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي والعكس صحيح، ولذلك يجب الحد منه أو تقليله بقدر المستطاع وذلك بـ :

¹ نسرين عبد الحميد نبيه " الاقتصاد الخفي "، دار الوفاء لدنيا الطباعة - الاسكندرية، 2007، ص 94 .

² نسرين عبد الحميد نبيه، نفس المرجع السابق، ص 94

³ صفوت عبد السلام عوض الله " الاقتصاد السري "، مرجع سابق الذكر، ص 29 و 30 .

- تخفيض معدلات الضريبة¹ : حيث أن العبء مزال مرتفعا ويمثل حافزا قويا للدخل في الاقتصاد غير الرسمي، لذلك فإن تخفيض معدلات الضريبة مع تبسيط الهيكل الضريبي، يمكن أن يساهم في تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي .

- ترشيد الإعفاءات الضريبية بصفة عامة الإعفاءات الجمركية بصفة خاصة، إذ أنها استخدمت كثغرة للتهرب من الضرائب الأمر الذي أثر بالسلب على حصيللة الضرائب .

- تشديد العقوبات على التهرب الضريبي : وهي أحد الحلول المقترحة لحل مشكلة التهرب الضريبي، والتي تتمثل في فرض عقوبة أو غرامة مرتفعة جدا وذلك بإتباع سياسات تحدد بمقتضاها إذا كان الشخص يتهرب من دفع الضرائب أم لا .

ويمكن أن يتم ذلك على سبيل المثال من خلال مقارنة التقارير المقدمة من طرف الفرد عن دخله، بمستوى دخول الأشخاص الآخرين الذين يخضعون للضريبة والذين يمارسون نفس وظيفته أو يقيمون في نفس المستوى السكني، فإذا ثبت اختلافها يتم إجراء مراجعات ضريبية دورية لهذا الشخص² .

- احتمال كشف التهرب : لكي تعطي سياسات العقوبات المفروضة نتائج جيدة يجب أن تدعم بارتفاع احتمال كشف عمليات التهرب الضريبي، فكلما كانت العقوبات أكثر قساوة وكلما زاد احتمال الاكتشاف، فإن الإغراءات والحوافز نحو دخول الأفراد إلى الاقتصاد غير الرسمي سوف تقل .

* تسهيل الإجراءات الإدارية وتخفيض حدة وكثافة اللوائح القانونية :

وذلك بإعادة النظر في الإجراءات والأساليب المطبقة في مجال الاقتصاد الرسمي، وتصميمها لتصبح أكثر واقعية وموافقة للنظام الطبيعي وذلك بتبسيط الخطوات الإجرائية وتقليل المستندات المطلوبة للمراجعة الضريبية، خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحاسبية المحدودة، وذلك يمكن أن يقضي على جانب كبير من الأعمال غير الشرعية³ .

ü تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسن مستوى الدخل، حيث أن الإنتاجية ترتفع بشكل دائم بينما الرواتب والأجور لا ترتفع بنفس المعدلات، حيث أن ضعف مداخيل العمال في القطاع الرسمي يدفعهم إلى العمل في مجالات أخرى بعيدة عن أعين الرقابة لكي يسدوا الفجوة بين الدخل والإنفاق⁴ .

¹ شارف عبد القادر و ابراهيم بورنان " الانعكاسات المحتملة للاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 نوفمبر 2007 .

² نسرين عبد الحميد نبيه " الاقتصاد الخفي "، مرجع سابق الذكر، ص 96 و 97 .

³ خامرة سعيد وخامرة الطاهر " اثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 نوفمبر 2007 .

⁴ بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي " مرجع سابق الذكر ص 162 .

- ü إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة دورها تقديم المساعدة والاستشارات في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي (كالباعة المتجولون، تجار الحقيبة، ميكانيكيين...) لتدفعهم شيئا فشيئا للعمل في الاقتصاد الرسمي¹.
- ü إن زيادة عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بعدم ملائمة هذه القوى العاملة مع متطلبات تسوق العمل، ولذلك من الضروري تأهيل وتدريب هذه اليد العاملة وتشجيع البحث العلمي والتكوين المهني اللذان يعتبران الدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد ككل .
- ü زيادة الغرامات على هؤلاء الذين يعملون في صورة خفية، وكذلك على هؤلاء الذين يقومون بتوظيفهم وكذلك زيادة أعداد مفتشي العمل، وإظهار درجة اكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية².

خلاصة الفصل

كخلاصة يمكننا القول بأن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب، وذلك نظرا لتعدد تعاريفها ومفاهيمها، حيث اختلف معظم الاقتصاديون والباحثون على تقديم تعريف واضح ودقيق لهذه الظاهرة، الأمر الذي يجعلها محل اهتمام مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة .

ولقد حاولنا في هذا الفصل الإلمام بأهم الأسباب التي أدت إلى ظهور واتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم. كما أبرزنا مختلف المظاهر والأشكال التي يمكن أن يكون عليها .

وكما حاولنا التطرق لمختلف النماذج والطرق المستعملة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، إلا أننا توصلنا بعد دراستنا لحجم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم بأن حجم هذه الظاهرة يتفاوت من دولة إلى أخرى، بحسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها .

وبما أنه قد تعددت تموجات الاقتصاد غير الرسمي وتمددت في صلب الاقتصاديات المعاصرة مخلفة أثارا جمة، فقد استعصى على راسمي السياسات الاقتصادية السيطرة على هذا الاضطراب الماكر .

¹ خامرة سعيد وخامرة الطاهر " اثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري "، مرجع سابق الذكر .

² نسرين عبد الحميد نبيه " الاقتصاد الخفي "، مرجع سابق الذكر ص 99 .

الفصل الأول

ماهية الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الأول : البعد التاريخي للاقتصاد غير الرسمي
ومختلف التعاريف والتسميات المطلقة عليه .

المبحث الثاني : مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي
ومناهج قياسه وأهم الاختلالات الداعمة له .

المبحث الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير
الرسمي في دول العالم والانعكاسات والحلول المقترحة

الفصل الثاني

الضغط الضريبي وعلاقته بالنشاط الاقتصادي

المبحث الأول : ماهية الضغط الضريبي

المبحث الثاني : قياس الضغط الضريبي

المبحث الثالث : معدل الضغط الضريبي والعوامل

المتحركة فيه

المبحث الرابع : تأثير الضغط الضريبي على الأنشطة الاقتصادية

الفصل الثالث

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .

المبحث الأول : وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .

المبحث الثاني : التدابير المتخذة لمكافحة الغش الضريبي, التهرب الجمركي والفساد .

المبحث الثالث : اقتراح تقييم إجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .

المقدمة العامة

فهرس الموضوعات

الخالمة العلمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الاعلام والأمكن

الملاحق

تمهيد الفصل

تعرف الضرائب بأنها مساهمة إلزامية بدون مقابل مباشر يتم فرضها على الأفراد والممتلكات والمؤسسات، غير أن فرض أي ضريبة يراعي عدة معايير لاجتناب التأثير السلبي لها على المكلف ومن ثمة النشاط الاقتصادي .

ومنه يعتبر الضغط الضريبي من المعايير الأساسية التي تحدد علاقة الضرائب بالنواتج لأنه يقيس مدى العدالة الضريبية في ذلك البلد، و لكن في بعض الحالات قد لا يكفي حساب معدل الضغط الضريبي بل تحتاج إلى عناصر أخرى لتدقق في مفهومه مثل :الطاقة الضريبية و الجهد الضريبي .

كما أن هناك عدة معايير لقياس الضغط الضريبي و مهما يكن هذا المعيار فهو بحسب النسب المئوية التي تمثلها الضرائب المفروضة على كتلة ما نسبة لدخلها أو ضرائب مفروضة على قطاع ما نسبة لمداخل ذلك القطاع و مهما يكن هذا القياس فهو يصطدم بعدة مشاكل .

كما أن قياس الضغط الضريبي يسعى من خلاله إيجاد المعدلات الضريبية المثلى التي تخلق التكافؤ بين مختلف المعادلات الاقتصادية التي هي في محك قوانين اللعبة بين أطراف المعنية بالعملية الاقتصادية كعناصر اقتصادية تتأثر فيما بينها، والدولة لها دور التدخل كصمام الأمان من خلال ضمان المعدل الأمثل للضغط الضريبي .

المبحث الأول: ماهية الضغط الضريبي

المطلب الأول: مفاهيم الضغط الضريبي

الضغط الضريبي هو ذلك التأثير الذي تحدثه السياسة الضريبية كجزء من السياسة الاقتصادية على الإنفاق الاستهلاكي، و الادخار والاستثمار، ويعتبر مستوى الضغط الضريبي نسبة الانصياح الضريبي إلى بعض المقادير الاقتصادية والتي تتدرج كالآتي¹ :

- الناتج المحلي الخام .

- الناتج الوطني الخام .

- مجموع الاقتطاعات العامة .

المفهوم الضيق للضغط الضريبي = الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الخام

مفهوم الواسع للضغط الضريبي = الإيرادات الضريبية + الشبة الضريبية / الناتج المحلي الخام

ويعتبر معدل الضغط الضريبي مؤشر هام لقياس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويمكن تعريفه على انه العلاقة بين الاقتطاع الضريبي والدخل المتحصل عليه سواء من طرف شخص طبيعي، معنوي أو فئة من المجتمع. وبذلك يكون لدينا ضغط ضريبي لفرد و ضغط ضريبي لفئة .

1- **الضغط الضريبي الفردي** : وهو نسبة الاقتطاعات الضريبية F منقوصا منها الإعانات المقدمة من طرف الدولة G

إلى إجمالي الدخل R منقوصا منه حد الكفاف V.

$$1P = F - G / R - V$$

2- **الضغط الضريبي لفئة**

يمثل نسبة بين مجموع الضرائب المتحتملة من طرف القطاع ودخله : $Pg = F/R$

- معدل الضغط الضريبي لفئة يمكن أن تستخدم في المقارنة بين المجموعات الاقتصادية لتحديد شروط توزيع أعباء الضريبة إذا اعتبرنا أن:

A : العلاقة بين الضرائب المدفوعة من طرف فئة f والاقتطاع الإجمالي F

1 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص156.

$$A = f/F, \quad B = r/R$$

B : العلاقة بين دخل هذه الفئة r والدخل الإجمالي الخاضع للضريبة R

لقياس مدى عدالة الضريبة نقوم بحساب الفرق e لكل فئة $e = A - B$ ، إذا كانت قيمة e موجبة، الضريبة غير عادلة أي أن مشاركة هذه الفئة في الأعباء الضريبة أكبر من نسبة دخلها إلى الدخل الإجمالي، إذا كانت قيمة e سالبة فالنظام الضريبي أنصف هذه الفئة.

و للحصول على الدرجة المتوسطة لعدالة أو عدم عدالة النظام الضريبي المطبق K حسب متوسط مجموع الفروقات Cz

$$K = \sum_{j=1}^n Cj / 1 \quad \text{حيث :}$$

المعايير المشابهة:

الطاقة الضريبية: (القدرة التكيفية)

- تمثل الطاقة الضريبية المقدرة على تحمل العبء الضريبي سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الفرد.
- إن مصطلح الطاقة الضريبية تم تعريفه من عدة جهات منهم الاقتصاديين الذين قدموا عدة تعاريف منها:

يعرفها الاقتصادي الاسترالي كولن كلارك " أنها ذلك المستوى الضريبي الذي تنقص عنده الضرائب الحدية للإنفاق الخاص بأقل مما تنقص النتائج ". و بذلك فإن الطاقة الضريبية هي أقصى قدر من الأموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي .

كما يمكن الفصل بين الطاقة الضريبية الفعلية والطاقة الضريبية الممكنة، حيث يقصد بالأولى الحصيلة التي يتم تحقيقها في ظل أوضاع اقتصادية، اجتماعية سياسية وكذا إمكانيات تنظيمية معينة، أما المقصود بالثانية فهو حصيلة الضرائب التي يمكن تحقيقها بعد معالجة المعوقات التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاقتطاع الضريبي¹.

أي أن الطاقة الضريبية الممكنة هي أقصى معدل للضغط الضريبي يمكن الوصول إليه .

¹ - سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي - دراسة تحليلية تقييمية - مركز الإسكندرية للكتاب، مصر

الجهد الضريبي :

أ - مفهومه : يعبر الجهد الضريبي عن نسبة الضرائب الفعلية إلى إجمالي الضرائب الممكنة التحصيل¹.

ب - قياسه : يقوم على تحديد الطاقة الضريبية الفعلية و الممكنة:

معدل الجهد الضريبي = (الضرائب المحققة/ الضرائب الممكنة)2

- إذا كانت هذه النسبة اكبر تماما من الواحد هذا يعني ارتفاع الجهد الضريبي.
- إذا كانت هذه النسبة اقل تماما من الواحد هذا يعني أن الجهد الضريبي اقل مما يجب.
- إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد هذا يعني أن الجهد الضريبي متوازن.

المطلب الثاني: العبء الضريبي

يعرف bent hansen و usgrane العبء الضريبي بأنه التغيرات الناتجة عن فرض الضريبة على توزيع الدخل حيث يكون الأثر على استخدام الموارد الاقتصادية وعلى الإنتاج الوطني و على توزيع الدخل، حيث يعتبر الآثار الاقتصادية للضرائب، الأثر الأول والثاني أما الأثر الثالث فيخص العبء الضريبي .

قياس العبء الضريبي:

يسمح قياس العبء الفعلي بالمقارنة بين هذا العبء والمقدرة التكلفة للممول قصد تحقيق العدالة.

قصد قياس العبء الضريبي نكون أمام معايير² :

- 1- العبء الضريبي المطلق = الحصيلة الضريبية التي يتحملها القطاع فعلا / عدد أفراد القطاع
- 2- العبء الضريبي النسبي = (العبء المطلق / المقدرة التكلفة للممول) 100

نقل العبء الضريبي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال لنقل العبء الضريبي

- 1 - النقل الكلي والجزئي : يقصد بالنقل الكلي نقل الضريبة كليا إلى شخص غير الممول القانوني أما نقل جزء من الضريبة من الممول القانوني إلى شخص آخر يسمى نقل جزئي.

1 - حروشي جلول، الضغط الضريبي في الجزائر (93-99)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2001، ص28.

2 حامد عبد المجيد درازي، "دراسات في السياسات المالية"، الدار الجامعية، مصر 2002، ص 399.

2- النقل إلى الأمام، إلى الخلف، المنحرف : النقل إلى الأمام هو إلقاء بالضريبة على المستهلك برفع ثمن السلعة أما تحميل الضريبة من طرف المنتج إلى عوامل الإنتاج مثلا بخفض ثمنها فيسمى نقل إلى الخلف، ويقصد بالنقل المنحرف انتقال الضريبة إلى سلعة أخرى غير التي فرضت عليها.

3- النقل المقصود والنقل غير المقصود¹ : يشكل تكليف أشخاص معينون من طرف المشرع يدفع ضرائبهم نقلها فالنقل هنا مقصود، أما إذا كلف المشرع أشخاصا بالضريبة معتقدا عدم إمكانية نقلها إلى الغير، فإن النقل هنا لا تعتبر مقصود .

المبحث الثاني : قياس الضغط الضريبي

المطلب الأول : معايير قياس الضغط الضريبي

المعيار الأول : نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الدخل المحلي الخام أي:

معدل الضغط الضريبي = (معدل الاقتطاع الضريبي / الناتج المحلي الخام) 100

والجدول رقم (5) : يظهر نسبة الاقتطاع الإجبارية إلى الناتج المحلي الخام في بعض الدول المتقدمة لسنة 2008.

الإيرادات البلد	معدل الاقتطاعات الضريبية(1)	الاقتطاعات الاجتماعية (2)	معدل الاقتطاعات الإجبارية(1)+(2)
فرنسا	30.3	17.4	47.7
ألمانيا	24.5	15.8	40.3
إيطاليا	31.5	12.9	44.4
بريطانيا	32.6	7.1	37.7
الو م إ	24.5	8.1	32.6
اليابان	19.3	11.1	30.4
كندا	32.2	6.3	38.5
الدانمارك	49	3.4	52.4
النمسا	30.1	16.1	46.2

¹ زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ، مطابع الأمل، لبنان 1994، ص 227.

متوسط ocde			41.3
متوسط الاتحاد الأوروبي (15)			14.4

التقرير الاقتصادي العربي الموحد (التطورات الاقتصادية والاجتماعية) صندوق النقد العربي لسنة 2008.

تبين معطيات الجدول أن هناك تفاوت أهمية الاشتراكات الاجتماعية في البلدان المتقدمة وهذا ما يحول دون المقارنة بين الدول من حيث ثقل الاقتطاعات الإجبارية. وقد يكون هذا المقياس مضللاً، حيث إن نسبة مبالغ الاقتطاع الإجباري إلى الناتج المحلي الخام لا يعبر عن درجة تدخل الدولة في الاقتصاد، فمثلاً يمكن تخفيض معدل الضغط الضريبي بتمويل الإنفاق العام عن طريق القروض بدل الضرائب .

المعيار الثاني : نسبة الاقتطاع الضريبي إلى مجموع الاقتطاعات العامة

يعتمد هذا المعيار لقياس معدل الضغط الضريبي على مجموع الموارد أو الاقتطاعات العامة للدولة إلا أنه يبقى غير دقيق لصعوبة قياس بعض الاقتطاعات غير الضريبية وتباين مدلول كثير من الموارد الحكومية في بعض الدول كما هو بالنسبة لإيرادات المشروعات المؤممة في كل من الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية¹ حيث يصعب عندها المقارنة .

المطلب الثاني : مشاكل قياس الضغط الضريبي

تثير قياس معدل الضغط الضريبي مشاكل تتمثل أهمها في مشكلة تحديد المداخل الضريبية وطريقة حساب المجمع الاقتصادي .

1- تحديد مجموع المداخل الضريبية : حتى نقول أن هذه الضرائب والرسوم الجبائية هي التي تمثل المداخل الضريبية يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية :

- أن تكون تدفقات حقيقية .
- أن تدفع للدولة أو إحدى المؤسسات العامة .
- أن تكون إجبارية .

إن السبب الأول للفروقات بين معدل الاقتطاعات الإجبارية في البلدان المتقدمة يعود إلى التغطية غير المتجانسة لأنظمة التأمين الاجتماعي التي تمول بطريق تختلف من بلد لآخر مما يحدث تباين في المعدلات وكذا التباين في المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه الدول ومنه يصعب مقارنة الضغط الضريبي بين هذه الدول، بالإضافة إلى ذلك الاختلافات الموجودة في طرق الحساب نظراً لاختلاف نظم الحسابات الوطنية، أن

¹ - عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، جامعة الجزائر 1995، ص 47.

كيفية تدخل الدولة في الاقتصاد والاقطاعات الإجبارية تعكس تماما الإيرادات الضريبية المقصودة في حساب معدل الضغط الضريبي، فقد تتدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر بمنح الإعانات أو بشكل غير مباشر عن طريق الإعفاءات المقدمة مما يترتب عليها تكاليف والتي لا تدخل في حساب هذا المعدل مما يقلل من دقته .

أما في البلدان النفطية فالمدخلات البترولية تمثل الحصة الأكبر من الإيرادات المحلية يكمن اثر إدراج الإيرادات الضريبية النفطية في حساب معدل الضغط الضريبي.

2- تحديد المجمع الاقتصادي : يعتبر الدخل الوطني المجمع الأساس المعتمد في حساب معدل الضغط الضريبي حيث يعطي تقييما كميا للاقتصاد الوطني في فترة معينة:

1- الإنتاج الكلي الخام: LA PTB يمثل الإنتاج الكلي الخام مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة في البلد أي أن الخدمات غير الإنتاجية لا تدخل في حساب الإنتاج الكلي الخام¹.

2- الإنتاج الداخلي الخام: LA PIB يمثل مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل الأعوان الاقتصادية والتي تشكل موضوعا للاستخدامات النهائية فقط.

3- الناتج المحلي الخام: LE PIB يمثل مجموع دخول عناصر الإنتاج أو ما يسمى بالقيمة المضافة الكلية ويحدد بالعلاقة التالية:

$$LA\ PIB = LA\ PIB + VABAD + VABIF + VABAI + VABSD - LOYERS$$

حيث

$$LA\ PIB = \text{الإنتاج الداخلي الخام}$$

$$VABAD = \text{القيمة المضافة للإدارة العمومية}$$

$$VABIF = \text{القيمة المضافة للمؤسسات المالية}$$

$$VABAI = \text{القيمة المضافة للشؤون العقارية}$$

$$VABSD = \text{القيمة المطلقة للمقدمات المنزلية}$$

$$LOYERS = \text{الإيجارات}$$

بالإضافة إلى مجمع الناتج الوطني الخام PNB الذي يأخذ بمعيار الجنسية على خلاف الناتج المحلي الخام الذي يأخذ بمعيار الإقامة

¹ - عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، المحاسبة الوطنية (ن.ح.إ.ج)، المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 61.

الناتج الوطني الخام = الناتج الداخلي الخام + إنتاج الأعوان الوطنيين غير المقيمين - إنتاج الأعوان الأجانب المقيمين.

إن أهم الصعوبات التي تواجه حساب معدل الضغط الضريبي في الجزائر تخص الإيرادات الضريبية وخاصة تلك العائدة للجماعات المحلية.

إن عملية تحديد نسب توزيع الضرائب بين الميزانيات كموارد لمختلف الهيئات العمومية، يساهم في ترشيد الاتفاق بدأ في تحديد حاجيات الجماعات المحلية و هيئات الدولة آخذين من الجباية مصادر التحويل عند إعداد الميزانيات التصويرية و إعداد الخطط الإنمائية، و كما ساهم عملية تحديد نسب توزيع الضرائب في تحريك بعض الأنشطة و القطاعات من خلال استعمال الضريبة كآلية للتحفيز أو كبح جماح بعض الأنشطة لإعادة توجيه رؤوس الأموال إلى قطاعات أخرى أو مناطق أخرى .

المبحث الثالث: معدل الضغط الضريبي والعوامل المتحركة فيه

المطلب الأول: المعدل الأمثل للضغط الضريبي

هناك من أعطى معدلات اعتبرها مثلى للضغط الضريبي منهم الاسترالي كولان كلارك COLIN

CLARK فقد وضع نسبة 25 % حيث يرى أن تجاوز هذا الحد يؤدي إلى التضخم وكان ذلك في سنة 1950. أما برودون: فقد حدد معدل الضغط الضريبي ب 10 % وقد قدم هذا المعدل في سنة 1968 .

وحسب بارير: فإن تعيين حدود الضغط الضريبي يكون عن طريق تفسير متغيرات المساواة ($P=F/PIB$) وتوصل إلى انه في حالة رفع المعامل الضريبي P فإن الحدود المعنية للضغط الضريبي سيتم تجاوزها إلا إذا كان هذا الارتفاع ناتج عن انخفاض الاقتطاعات الضريبية F مصحوب بانخفاض اكبر في الدخل الوطني PIB¹ .

من الناحية النظرية وكما يرى البعض لا يوجد حدود يمكن الوقوف عندها بما أن إعادة توزيع الإيرادات تستمر حتى تمتص جميع المداخل من طرف الضريبة (العمل مجاني) ، أين كل السلع والخدمات تمول مجاناً، وفي هذه الحالة لا يمكن التحدث عن الضريبة لان طبيعتها ستتغير وتكون أمام مجتمع الدولة الصرف.

وحسب الاقتصادي الأمريكي A.LAFFER، فإن كل زيادة في معدل الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة في الحصيلة الضريبية، أين الأعوان الاقتصاديين يقبلون الضريبة ولا ينقصون نشاطاتهم الخاضعة لها وهو

¹ Pierre Beltrame, Lucien Mehl, Technique, Politiques et institution fiscales comparées, PUF, France 1997 p 368

الجزء الأول من المنحنى وذلك حتى الوصول إلى عتبة قصوى و التي تقع في ذروة المنحنى بعدها تبدأ الاقتطاعات بتناقص، وأي ارتفاع في معدل الضغط الضريبي يتبعه انخفاض في النشاط الخاضع أو زيادة في التهرب والغش مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض المداخل الضريبية حتى تلاشيها عند بلوغ المعدل 100 %، وهو ما يسمى بمبدأ " الضريبة تقتل الضريبة"¹.

وحسب عثمان قنديل فالح الأمثل لنسبة الضغط الضريبي في الجزائر هو 25 % من الناتج الإجمالي وعليه فإن معدل الضغط الضريبي الأمثل هو مقدار نسبي يتغير عبر الزمان والمكان فلا يوجد معدل ثابت ومثالي لكل البلدان، وبرغم من ذلك يمكن أن نقترح مجموعة من معايير لتحديد المعدل الأمثل نوجزها في النقاط التالية²

- يحقق أكبر منفعة جماعية ممكنة حيث يستند هذا المعيار على نظرية القيمة التي تشترط تساوي المنفعة الحدية للإنفاق العام مع المنفعة الحدية مع الإنفاق الخاص.
- يحقق أكبر دخل وطني أي كلما كانت الزيادة في معدل الضغط تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني فمن دون معدل الاقتطاع الأمثل.
- يعظم الحويلة الضريبية: أي إذا انخفضت الإيرادات الضريبية نستنتج أننا تعدينا العينة المثلى .

ويمكن أن نوجز أهم العوامل التي تحول دون الوصول إلى معدل لاقتطاع المرجو في:

- المعارضة الاجتماعية: وقد تكون علنية كإضراب ضد الضريبة أو سرية كتهرب وغش الضريبي.
- التغيرات الاقتصادية الناتجة عن نقل الضرائب المرتفعة إلى الأسعار والأجور.
- العراقيل الإدارية دون تطبيق الضريبة بشكل صحيح.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لمعدل الضغط الضريبي الأمثل

يعتمد تحديد الضغط الضريبي الأمثل على المقدرة التكاليفية للدخل الوطني والضغط الضريبي النفسي .

أولا: المقدرة التكاليفية للدخل : يقصد بالمقدرة التكاليفية للدخل مدى استطاعته على تحمل العبء الضريبي .

المقدرة التكاليفية العامة : قدرة المجتمع على تخصيص جزء من دخله سينقطع في شكل ضرائب للمساهمة في تحمل الأعباء العامة .

العوامل المحددة للمقدرة التكاليفية العامة : تتمثل في

¹ Eric Oliva, Finances Publiques, Ed Dollaz, France, 2001 p 46.

² - عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص52.

أ - **حجم الدخل الوطني:** يعتمد تقدير حجم الدخل الوطني على تحديد مكوناته والتي اختلفت الآراء بصددتها ويمكن ردها إلى اتجاهين أحدهما أسس النظرية الرأسمالية والثاني يتفق والنظرية الاشتراكية وعليه يكون لدينا:

الإنتاج المادي: مجموع الإنتاج السلعي دون إنتاج الخدمات خلال فترة زمنية محددة وهذا

يتفق مع النظام الاشتراكي.

الإنتاج الشامل: مجموع الإنتاج السلعي و الخدمات التي تحققها جميع قطاعات الاقتصاد

خلال فترة زمنية محددة وهذا حسب مبادئ الاقتصاد الحر. وهناك من يعتبر الإنتاج القومي هو ما يوجه من سلع وخدمات إلى الأسواق¹.

ب - **العوامل الاقتصادية**

طريقة توزيع الدخل: في حالة وجود فروقات معتبرة بين المداخل في المجتمع يستحسن فرض ضرائب تصاعدية بغية تغريم أكثر المداخل المرتفعة².

استخدام الإيرادات الضريبية: تزداد المقدرة التكاليفية للمجتمع كلما استخدمت أموال الضرائب في مشروعات إنتاجية أما إذا استخدمت في برامج التسليح أو سداد قروض عامة استهلاكية تكون بمثابة عبء على الاقتصاد الوطني.

التقلبات النقدية: يؤدي التضخم النقدي إلى تخفيض المقدرة التكاليفية الفعلية للدخل الوطني رغم ما يصاحبه عادة من ازدياد في حصيللة الضرائب، وذلك نتيجة ما ينطوي عليه هذا التضخم من انخفاض القيمة الحقيقية للعمولة، وبالتالي انخفاض المداخل الحقيقية للممولين، بينما يؤدي الانكماش النقدي الذي لا يصاحبه تخفيض أسعار الضرائب إلى ازدياد القيمة الحقيقية لذلك الجانب الذي تستقطبه الضرائب من المداخل على الرغم مما قد يرافق ذلك من انخفاض في الحصيللة النقدية للضرائب.

ج - **العوامل الاجتماعية**

الهيكل السكاني: كلما تزايدت نسبة سكان المجتمع في سن العمل والإنتاج زادت المقدرة التكاليفية للمجتمع **حجم الاستهلاك الكلي:** يؤدي ارتفاع المستوى الاستهلاكي في المجتمع إلى انخفاض المقدرة التكاليفية حيث ينخفض المجال للاستقطاع الضريبي¹.

1- عبيد المجيد قدي، نفس المرجع، ص 52.

2- المرسى السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الضرائب والموازنة العامة، الدار الجامعية، مصر 2000، ص 88-90.

- الوعي الضريبي لأفراد المجتمع: وهذا يعود لأهمية برامج الإنفاق العام التي يتم تمويلها عن طريق الضرائب
- المقدرة التكاليفية للفرد: تسمح بمعرفة إمكانية توزيع العبء الضريبي العام على جميع الأشخاص المعنويين والطبيعيين في المجتمع حسب قدرتهم وتتمثل العوامل المؤثرة في القدرة التكاليفية الفردية في:
- استقرار واستمرار الدخل: كلما كان الدخل دائم ومستقر زادت المقدرة التكاليفية للفرد
- حجم صافي الثروة الفردية: كلما زادت ثروة الأفراد زادت مقدرتهم التكاليفية فالدخل من بين المؤثرات الهامة التي يتم الاستعانة بها لتوزيع العبء الضريبي بين مختلف الأفراد
- استخدام الدخل: كلما زاد الفائض بعد الاقتطاع الضريبي زادت المقدرة التكاليفية للفرد ، حيث يمثل الفائض محفز الفرد على زيادة العمل.

ثانيا :الضغط الضريبي النفسي:

- يتمثل الضغط الضريبي النفسي في ذلك الشعور لدى الأفراد بحرمانهم من الاستفادة من استهلاك معين، ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في الضغط الضريبي النفسي في ما يلي:
- صورة الهيكل الضريبي:شعور المكلف بعبء الضريبة المباشرة أكبر من شعوره بعبء الضريبة غير المباشرة والمنظمة في الأسعار، وبالتالي حدة الضغط الضريبي النفسي في الأولى اكبر منه في الثانية.
 - استقرار الهيكل الضريبي :يؤدي الاستقرار الضريبي إلى انخفاض حدة الضغط النفسي وذلك لما يوفره الاستقرار من وضوح في التشريع وبساطة في الإجراءات الإدارية، الأمر الذي يضمن للضريبة ركنا رئيسيا من قواعدها وهو اليقين .
 - درجة الوعي الضريبي :اقتناع المكلفين بما للخرينة العمومية لديهم من حقوق يؤدي إلى انخفاض حدة الضغط الضريبي النفسي، فلا وجود للضغط الضريبي النفسي في حالة ما إذا اعتبر التكليف الضريبي أمرا ضروريا².
 - إن زيادة الضغط الضريبي النفسي يؤدي إلى دفع المكلفين إلى التملص من الضريبة مما يقلص من حصيلة الضرائب اللازمة لتمويل الإنفاق العام وكذلك الإضرار بالمكلفين الملتزمين بدفع الضريبة وهذا يؤدي إلى الابتعاد عن العدالة الضريبية التي تعتبر القاعدة الأساسية للضريبة في أي نظام .

1- محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي – لنظرية العامة في ميزانية الدولة، السياسة المالية في الاقتصاد الرأس مالي – الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر 1997، ص166.

2-ناصر مراد، النظام الضريبي وإشكالية التهرب –دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل دكتورا دولة – جامعة الجزائر 2002، ص170.

المبحث الرابع تأثير الضغط الضريبي على الأنشطة الاقتصادية

المطلب الأول: أثر الضغط الضريبي على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الإنتاج

الفرع الأول : أثر الضغط الضريبي على الاستهلاك والادخار

أولاً : على الاستهلاك والادخار

يشير التحليل الاقتصادي إلى أن الاستهلاك يتوقف على عاملين هما حجم الدخل والميل للاستهلاك وباعتبار الادخار هو جزء من الدخل لم يستهلك فان عوامل التي تحدد الاستهلاك نفسها التي تحدد الادخار حيث¹.

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} + \text{الميل الحدي للادخار} = 1$$

أن تأثير الاقتطاع الضريبي على أصحاب المداخل الصغيرة اكبر من تأثيره على أصحاب المداخل الكبيرة ذلك انه غالباً ما يخصص معظم المداخل الصغيرة للاستهلاك كما أن نقل الضرائب غير المباشرة يقلل من استهلاك السلع ذات الطلب المرن وبالتالي فان الضرائب تقلل من المقدرة الاستهلاكية للأفراد وحجم الاستهلاك في الاقتصاد الوطني. كما يؤثر ارتفاع الضرائب على المداخل الكبيرة فيقلل من ادخارها ونسبة انخفاضها تفوق نسبة انخفاض استهلاكها ذلك لان أصحاب المداخل الكبيرة عادة ما يحافظون على معدلات استهلاكهم على حساب الادخار. كما أن عبء الضريبة يؤدي عادة إلى التضحية بالادخار وتأثير الضرائب لمباشرة في هذا المجال اكبر من تأثير الضرائب غير المباشرة. مع ذلك لا يمكن اعتبار الضرائب دائماً لها تأثير سلبي على الادخار بل يمكن استخدام السياسة الضريبية في تشجيع الادخار بفرض ضرائب على الإنفاق أو التخفيض من الضرائب التصاعدية التي تفرض على الدخل.

الفرع الثاني : أثر الضغط الضريبي على الاستثمار والإنتاج

أولاً : على الاستثمار:

يتوقف الميل للاستثمار على سعر الفائدة السائد في السوق وعلى الكفاية الحدية لرأس المال وتؤثر الضرائب على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح وزيادة معدلاته وانخفاض الضرائب عليها وينخفض مع انخفاضها². ويؤدي ارتفاع ثقل الضرائب على الدخل إلى انخفاض الاستثمارات بصورة مباشرة بسبب تخفيضها لأرباح المستثمرين. كما أن تخفيض الضرائب على الأرباح تحفز المنتجين على مضاعفة استثماراتهم مما يرفع من الكفاية الحدية لرأس المال

1- محمد جمال ذنبيات، المالية العامة و التشريع المالي، الدار العلمية الدولية، الأردن 2003 ص155 .

2- زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق الذكر، ص189.

ويزيد بالتالي من حجم الإنتاج الكلي كاستخدام الضرائب غير المباشرة لتخفيض تكاليف الاستثمار .وتكون طريقة تشجيع الاستثمار على شكل تخفيضات أو إعفاءات ضريبية تأثر على أرباح المؤسسات أو القروض واستعمال طرق خاصة لمعالجة الإهتلاكات.

ثانيا: على الإنتاج

يؤثر مستوى الاقتطاع الضريبي على حجم الإنتاج من خلال التأثير في معدل الربح المحقق من العمليات الإنتاجية فان استطاع المنتجون نقل عبء الضريبة المفروضة على منتجاتهم إلى المستهلكين بزيادة الأسعار فالأثر يكون ايجابيا حيث يزيد الإنتاج أو يبقى ثابتا أما إن لم يستطع المنتجون نقل عبء الضريبة فالأثر يكون سلبيا حيث يخفض المنتجون إنتاجهم وخفض توظيف الأموال في العمليات الإنتاجية ومنها تنخفض الأرباح التي تعتبر الوعاء الذي ترسي عليه الضريبة مما يؤدي حتما إلى انخفاض العوائد الضريبية.

المطلب الثاني : اثر الضغط الضريبي على العمالة ، الأسعار والتهرب الضريبي

الفرع الأول : أثر الضغط الضريبي على العمالة والأسعار

أولا : أثر الضغط الضريبي على العمالة

أمام زيادة الضغط الضريبي يستطيع المكلف مضاعفة جهوده وساعات عمله قصد تعويض الخسارة في الدخل حسب اثر الدخل 1 حيث يضطر إذا انخفض دخله إلى تعويض هذا النقص بمجهود إضافي كما قد يختار الحد من الاقتطاع الضريبي بتخفيض جهده في العمل وفق اثر الإحلال فان من اجل تخفيض ضرائب على العائد من العمل تدفع المكلف للإقلال من مجهوده وهذا بدوره قد يؤدي تخفيض عرض اليد العاملة كما قد يؤثر سلبيا على الحصيللة الضريبية¹ .

يستعمل الضغط الضريبي لتوجيه اليد العاملة حيث زيادة الاقتطاعات في نشاط معين ينقص من حجم العمالة فيه ويعمل تخفيض الاقتطاعات على توسيع قاعدة العمالة، ومن بين وسائل تدخل الضريبة لترقية العمالة نذكر:

- منح مزايا ضريبية للمؤسسات لإحداث مناصب شغل.
- تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات والذي من شأنه أن ينقد حتى المناصب المحدثه.

ثانيا : أثر الضغط الضريبي على المستوى العام للأسعار

¹ - باهر محمد عتلم، مراجعة أحمد عبد الوهاب الغندور، اقتصاديات المالية العامة، الدار العربية، مصر 1998، ص158.

تختلف آثار الاقتطاع الضريبي على المستوى العام للأسعار حسب طبيعة الضريبة مباشرة أو غير مباشرة، فالضرائب المباشرة غالباً ما تتناول الدخل والثروات بالاقتطاع مما يقلل من القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي تخفيض استهلاكهم، نفاقهم فينخفض الطلب الكلي النقدي على السلع والخدمات المعروضة مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، ويتحقق هذا إذا أبعدت الدولة ما حصلته من ضرائب على التداول، أما إذا أعادت الدولة الحصيلة إلى التداول من خلال الإنفاق العام تحسنت القدرة الشرائية للفرد وحافظ المستوى العام للأسعار مستواه.¹

أما الضرائب غير المباشرة غالباً ما تتناول السلع الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع عليها من الأفراد مما يقلل من عرضها فترتفع أسعارها خاصة إذا استمر ارتفاع الطلب الكلي النقدي عليها واستطاع منتج هذه السلع نقل العبء إلى هذه السلع.

كما يمكن أن تتدخل الضرائب لمعالجة حدة التضخم من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة حيث في حالة زيادة الطلب على السلع والخدمات عن عرضها تستعمل الضرائب المباشرة من أجل الحد من الطلب تفرض ضرائب على المداخل الموجهة للاستهلاك الكمي أو نحو استثمارات معينة كالاستثمار في المباني الفخمة كما يجب مراعاة الظروف التنافسية لان زيادة في فرض الضرائب تؤدي إلى الزيادة في تكلفة الإنتاج مما يضطر المؤسسات الصغيرة للانسحاب وبذلك تقلص الكميات المعروضة وارتفاع الأسعار.²

أما تأثير الضرائب غير المباشرة فيكون على المواد الاستهلاكية حسب درجة ارتفاع الطلب عليها ومرونة عرضها وقد تطرقنا إلى ذلك في الفصل الثاني .

الفرع الثاني: علاقة الضغط الضريبي بالتهرب الضريبي

التهرب الضريبي عمل غير مشروع يقوم به المكلف بعد أن تحقق في ذمته الواقعة المنشأة للضريبة ينجم عنه عدم دفع الضريبة المستحقة كما يختلف التهرب الضريبي عن التجنب الضريبي كون الأول عمل غير مشروع يطلق عليه " الغش الضريبي " أما التجنب الضريبي فهو عمل مشروع يقوم بموجبه المكلف يتجنب الواقعة المنشأة للضريبة وفي حدود القانون .

وتتمثل أهم العوامل المساعدة على التهرب الضريبي في :

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام"، دار النهضة العربية، لبنان 1991، ص 205.

² - حميد بوزيدة، الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1997 - 1997، ص 92.

- ارتفاع الأسعار الحدية للضريبة التصاعدية يحاول المكلفون الانتقال من شريحة أعلى إلى شريحة أدنى وتوفير مبالغ طائلة وبذلك يبقى ارتفاع مستوى الضغط الضريبي الحافز الأكبر على التهرب الضريبي .
- عدم عدالة الإدارة الضريبية وعقد تطبيق القانون الضريبي يؤدي إلى إضعاف الثقة العامة بعدالة الضريبة ويشجع على التهرب .
- كلما كانت الظروف الاقتصادية التي يمر بها المكلفون جيدة، كلما ارتفعت المداخيل وانخفض حجم التهرب مقارنة بظروف الركود الاقتصادي وصعوبة توفير متطلبات المعيشة والتي من المفروض أن تخفف العبء الضريبي فيها .
- كيفية إنفاق الحصيلة الضريبية إذا قامت الدولة بإنفاق حصيلة الضرائب بكفاءة تعود الفائدة على أفراد المجتمع تصبح الضريبة واجب تجاه الدولة وتقل بذلك محاولات التهرب¹.

إن مستوى الضغط الضريبي المرتفع يحبط عزيمة الأفراد في الغالب سواء في الاستثمار، أو الادخار، أو الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض في النشاط الاقتصادي حسب ما أكدته الاقتصادي " لافر " عندما صاغ بطريقة بسيطة فكرة أن كل ارتفاع لمعدل الضغط الضريبي فوق العتبة المثلى يؤدي إلى انخفاض الأداء الاقتصادي وارتفاع مستوى التهرب والغش الضريبي لذلك فمعدل ضغط الضريبي يجب أن يكون أداة بيد الدولة لتوجيه الاستثمار، معالجة التضخم، تشجيع الادخار، ترشيد الاستهلاك وإحداث التوازن الجهوي حتى يحقق الهدف الذي انشأ من أجله في المالية العامة.

خلاصة الفصل

إن عملية الضغط الضريبي أدت إلى الكثير من الأمور المساهمة في انتشار الاقتصاد غير الرسمي بطريقة أو بأخرى، ويتضح ذلك من خلال التأثيرات والضغوطات الضريبية التي قد تؤدي في الكثير من الأحيان إلى العديد من الأمور غير المرغوب فيها وغير المحبذة في تشجيع النشاط الاقتصادي، ويمكن إدراجها في النقاط التالية :

1 - المرسى السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

- التقليل من المقدرة الاستهلاكية للأفراد أصحاب الدخل الضعيف والمتوسط، وحجم الإستهلاك في الاقتصاد الوطني .
- انخفاض نسبة الادخار بالنسبة لأصحاب المداخيل الكبيرة .
- عدم التصريح التام بحجم الأنشطة الإستثمارية الممارسة .
- عدم التصريح بحجم المنتجات .
- قد يؤدي الضغط الضريبي إلى كبح القوى النشطة في بعض المؤسسات وتدهورها مما ينتج عنه تسريح العمال أو العجز النهائي .
- انخفاض المستوى العام للأسعار .
- التهرب من تأدية الحقوق الضريبية المفروضة على الأفراد .
- انتشار ممارسات الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، تجنباً لفريضة الضرائب .

الحكمة
التطبيقات

الحبيب النظري

الفصل الثالث

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .

المبحث الأول : وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .

المبحث الثاني : التدابير المتخذة لمكافحة الغش الضريبي, التهرب الجمركي والفساد .

المبحث الثالث : اقتراح تقييم إجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .

تمهيد الفصل

إن الاقتصاد الجزائري يوفر مثالا حي لحالة اقتصاد نامي يعاني من اختلال التوازن الهيكلي، رتبته حجم وطبيعة الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة وأنماط استخداماتها والذي يتجسد في عدم القدرة على تنويع القاعدة الإنتاجية والاستمرارية في الاعتماد على مورد واحد للدخل تتبعه كافة القطاعات الأخرى .

وفي إطار السعي لتطوير البنية المؤسسية والاقتصادية وتوزيع المسؤوليات والمساهمات وطرح التصورات والبدائل في سبيل التحول إلى اقتصاد السوق وتخطي الأزمات والاندماج في الاقتصاد العالمي, طغى على سطح الاقتصاد غير الرسمي الذي شكل دورا حاسما في تشكيل الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطني .

المبحث الأول : وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تميز الاقتصاد الجزائري خلال الانفتاح الاقتصادي بتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، المتضمنة لأنشطة اقتصادية خارجة عن إطار الرقابة والتي ينتج عنها مداخيل لا تخضع للضرائب ولا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للنواتج الداخلي الخام، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المراحل التي مرت بها الظاهرة في الجزائر، وكذا أسبابها ومظاهرها .

المطلب الأول : مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد نامي، عرف عدة مراحل انتقالية، جعلت من الطبيعي أن يشغل الاقتصاد غير الرسمي نصيبا معتبرا منه، وقد سابر الاقتصاد غير الرسمي مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، لكن بدرجات مختلفة، وقد شهد الاقتصاد غير الرسمي عدة مراحل يمكن تلخيصها في ثلاث مراحل رئيسية .

المرحلة الأولى 1966 – 1989

غداة الاستقلال، كانت الجزائر مجتمعا زراعيا بالدرجة الأولى، مع وجود قاعدة صناعية ضعيفة، فعملت السلطة آنذاك على التركيز إنشاء الصناعات الثقيلة بإتباع نظام اشتراكي مبني على التخطيط المركزي للاقتصاد، والاعتماد على المؤسسات العمومية في توفير معظم الخدمات وإنشاء المزارع الكبرى بعد تأميم أغلب الأراضي الفلاحية، واعتمد هذا النظام على إيرادات قطاع المحروقات .

وشهدت هذه المرحلة ازدهار في مجال توفير مناصب العمل وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة لا سيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وسمحت هذه الحركة الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر حيث انتقلت من 33% سنة 1966 إلى 14% سنة 1985¹ .

وقد كان الاقتصاد غير الرسمي شبه مجهول خلال السبعينات نظرا لعدة عوامل أهمها² :

- توفير مناصب العمل حيث كان يتم خلق حوالي 150000 منصب عمل سنويا وذلك خلال الفترة 1973 – 1985 .

1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، الدورة الرابعة والعشرون، الجزائر، جوان 2004، ص 71 .

2 محمد كلول، نظرة وجيزة على القطاع غير المنظم، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، صنعاء، اليمن، 04 - 05/07/2004 ص 15 -

- توفر مواد الاستهلاك الأساسية وبأسعار في متناول الجميع (أسعار مدعمة) بالرغم من أن التجارة الخارجية كانت محتكرة خاصة خلال السبعينات .

- أسعار البترول في ارتفاع متزايد وفائض هام في الميزان التجاري .

- أسعار الصرف لصالح العملة الجزائرية (دينار جزائري يساوي 2 فرنك فرنسي)، مراقبة قوية وهبة للدولة، وباختصار كان الاقتصاد الوطني في حالة انتعاش وللمجتمع خيارات متوفرة .

ورغم عدم التصريح به رسميا إلا أن الاقتصاد غير الرسمي قد برز خلال الثمانينات نتيجة جمود الاقتصاد والسوق اللذين كانا مسيرين تسييرا إداريا مما ولد نقص في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية¹ .

المرحلة الثانية 1990 – 1997

إن هذه المرحلة هي نتيجة الأزمة النفطية العالمية لعام 1986، التي نجم عنها إختلالات مالية واقتصادية واضحة على البلاد جراء انخفاض مداخل الصادرات بما يقارب 50% وكذا تدني معدلات التبادل²، الأمر الذي بين وبوضوح هشاشة النظام الاقتصادي المتبع من طرف الجزائر والقائم على التخطيط المركزي واحتكار الدول لوسائل الإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى ضبطها للسوق، هذا إلى جانب تطبيق برنامجين اقتصاديين مع صندوق النقد الدولي في 1994 (برنامج الاستقرار الاقتصادي) وفي سنة 1995 (برنامج التصحيح الهيكلي)، والذي أفضى إلى إعادة جدول المديونية الخارجية سنة 1999 .

وتم تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي قصد مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية، مما أدى بصفة تدريجية إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد من النوع الجر عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية تسمح بالانتقال من الاقتصاد الموجه الذي أضعفته الصدمة النفطية لعام 1986 إلى اقتصاد السوق .

وقد تميزت هذه الفترة والتي تعتبر فترة انتقالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري ب :³

- إعادة تنظيم القطاع المنتج العمومي (الصناعة، البناء، الأشغال العمومية، الفلاحة) وتقليص كبير للاستثمارات أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي .

- ارتفاع عدد مؤسسات القطاع الخاص .

1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، مرجع سبق ذكره، ص 71

2 عبد الوهاب سيواني، التهرب الجمركي واستراتيجيات التصدي له، مذكرة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 - 2007 ص 46 .

3 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

- تقلص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل .
- زيادة ملحوظة لعدد النساء المشتغلات جزئيا وفي أعمال بالمنزل لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم ولا لأي معايير .
- انتشار عمل الأطفال في المدن الصغيرة والقرى والمراكز الحضرية الكبرى نتيجة لفقر الأسر وخلال هذه الفترة عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية تطورا سلبيا :
- _ نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره -15,7% .
- _ ارتفاع كبير للتضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار بمعدل 23% سنويا خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1994 .
- _ تزايد نسبة البطالة خصوصا بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي, حيث انتقل معدل البطالة من 15% سنة 1986 إلى حوالي 25% سنة 1994، لتبلغ نسبتها 28% سنة 1995 .
- _ انخفاض قوي للنفقات الاجتماعية للدولة مقارنة بالسنوات السابقة .
- _ وضعية أمنية للبلاد جد معرقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، هذه الأوضاع أدت إلى تدهور ظروف معيشة السكان .
- وعليه فتطور الاقتصاد غير الرسمي جاء تزامنا مع المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني .

المرحلة الثالثة 1998 – 2005

تميزت هذه المرحلة بما يلي :

استقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية وتم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي والنمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات وكذا ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية وكان معدل النمو الاقتصادي السنوي يفوق نسبة النمو الديمغرافي، وتزايد الناتج الداخلي الخام بنسبة 3,1% بين 1995 و 2000 وتطورت هذه الزيادة من الناتج الداخلي الخام في كل سنة على النحو التالي :

الجدول رقم (6) : معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 1998 - 2005

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الاقتصادي	5,1	3,1	2,4	2,1	4,1	6,8	6	6

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات .

- استقرار معدل البطالة في حدود 29% ومالت للانخفاض ابتداء من سنة 2001 لتصل إلى 15% سنة 2005, وهذا نتيجة للزيادة في ميزانية الاستثمار (مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية وبرامج تشغيل الشباب)، لاسيما ابتداء من سنة 2000 .

- تحكم في التضخم الذي انتقل من 6,3% بين 1995 و 2000 إلى 2,6% بين 2000 و 2003 .

إذن فهذه الفترة عرفت مزيج من البحبوحة المالية التي عرفت الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق المالية، الأمر الذي أدى إلى تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد، والآثار السلبية لبرنامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، الأمر الذي جعل الاقتصاد غير الرسمي يعمل كمعدل لهذه الآثار، حيث اعتبر كمصدر من مصادر التشغيل وكصمام أمان في هذا المجال، ومن جهة أخرى حاول الاستفادة من البحبوحة المالية وبرامج الإنعاش والدعم الاقتصاديين .

المطلب الثاني : دوافع ظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

غالبا ما تتسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من نظام اقتصادي معين إلى آخر بالنظر إلى صعوبة التحكم في دواليب النشاط الاقتصادي، ناهيك عن حساسية المرحلة، وبالتالي فإن طول مدة هذه المرحلة يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها بالنسبة لتوسع النشاطات غير الرسمية وهو ما ميز الجزائر .

من بين أهم العوامل التي كانت سببا في انتشار ونمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ما يلي :

1- ثقل الأعباء الجبائية والاجتماعية .

كلما ارتفعت مستويات الضريبة وتنوعت معدلاتها بالنسبة للأنشطة الاقتصادية زاد الحافز لدى الأفراد والمؤسسات نحو التحول للعمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي .

وبالنسبة للجزائر يعتبر عدد من المحللين أن توسع الاقتصاد غير الرسمي يعود إلى ثقل الأعباء الجبائية والاجتماعية في حين تؤكد مصالح الضرائب أن نسبة الجبائية المطبقة في الجزائر تعد من بين أدنى المستويات في حوض المتوسط¹.

جدول رقم (7) : جدول توزيع الاقتطاعات الإجبارية التي يتحملها أرباب العمل في الجزائر (2005) .

النسبة %	الاقتطاعات
26%	الاشتراكات الاجتماعية
1%	الدفع الجزافي
1%	رسم التكوين المهني
2%	صناديق اجتماعية
/	المنح العائلية
30%	المجموع

المصدر : عبد الباسط بوزيان, علي عزوز, الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر, الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر, الآثار وسبل الترويض

يبين الجدول أعلاه مدى ثقل الأعباء التي يتحملها أرباب العمل في الجزائر، وهو الأمر الذي يؤدي بهم إلى القيام بتوظيف عمال وعدم التصريح بهم لدى هيئات الضمان الاجتماعي، مستغلين ظروفهم المادية الصعبة من جهة وغياب الرقابة أو التهاون في القيام بها من طرف الأعوان المكلفين بها من جهة أخرى .

2- البطالة :

أدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحرجة التي عرفت الجزائر خاصة خلال فترة التسعينيات وعجز الاقتصاد الرسمي على استيعاب الأعداد المتزايدة للداخلين الجدد لسوق العمل، حيث كانت الفئة النشطة في تزايد مستمر فبعدما كانت تقدر بـ 6,561 مليون شخص سنة 1993 وتزايدت حتى وصلت سنة 2002 إلى 9,305 مليون شخص²، وقدرت الزيادة في الفئة النشطة سنة 2002 بـ 230 ألف شخص بينما لم يتم خلق سوى 27 ألف منصب عمل³، وهذه الزيادة في الفئة النشطة صاحبها موجة تسريح للعمال إذ كان يسرح الآلاف من العمال سنوياً، نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات والإصلاحات التي شرع فيها، كل هذا أدى إلى تدهور سوق الشغل، بفقدان عدد هام من مناصب الشغل قدر بأكثر من 6000000 منصب⁴، وعليه

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2003,

² Nacer – Eddine Hammouda, Secteur et emploi informel en Algérie : définitions, Méthodes 0.1 d'estimation, informatisation des économies maghrébines, CREAD, Algérie, Volume 1, 2006, p109

³ الديوان الوطني للإحصائيات, الجزائر بالأرقام, الجزائر, رقم 36, نشرة 2007, ص 11 .

⁴ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2003, مرجع سبق ذكره, ص 121

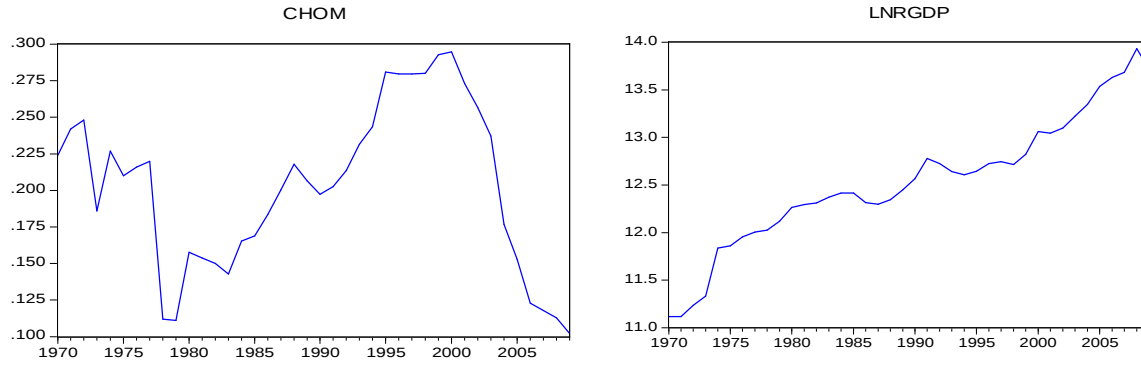
المسرحين من العمل والداخلين الجدد لسوق العمل في ظل الجمود الكبير الذي عرفه سوق العمل أدى هذا إلى تسرب نسبة لا بأس بها من القوة العاملة العاطلة إلى ممارسة نشاطات هامشية، وهو ما دفع بالاقتصاد غير الرسمي إلى النمو وبمعدلات رهيبية .

من خلال الشكل (3) أدناه، شهدت الفترة بين 1970-2009 تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و أزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على طلب العالمي للطاقة ، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 (65%) يمكن تفسيره تداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وفي عام 1980 (16%) والتي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و أسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية و لكن هذه أسعار سرعان ما انهارت خلال أزمة 1986 المالية مما انعكس على معدل النمو بانحدار الشديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي - 9% ، و لكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1990 (12%) و 1991 (23%) تقريباً، وشهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بسلب على معدلات النمو خلال 1992-1994، و معدلات نمو متواضعة بين 1994-1999 .

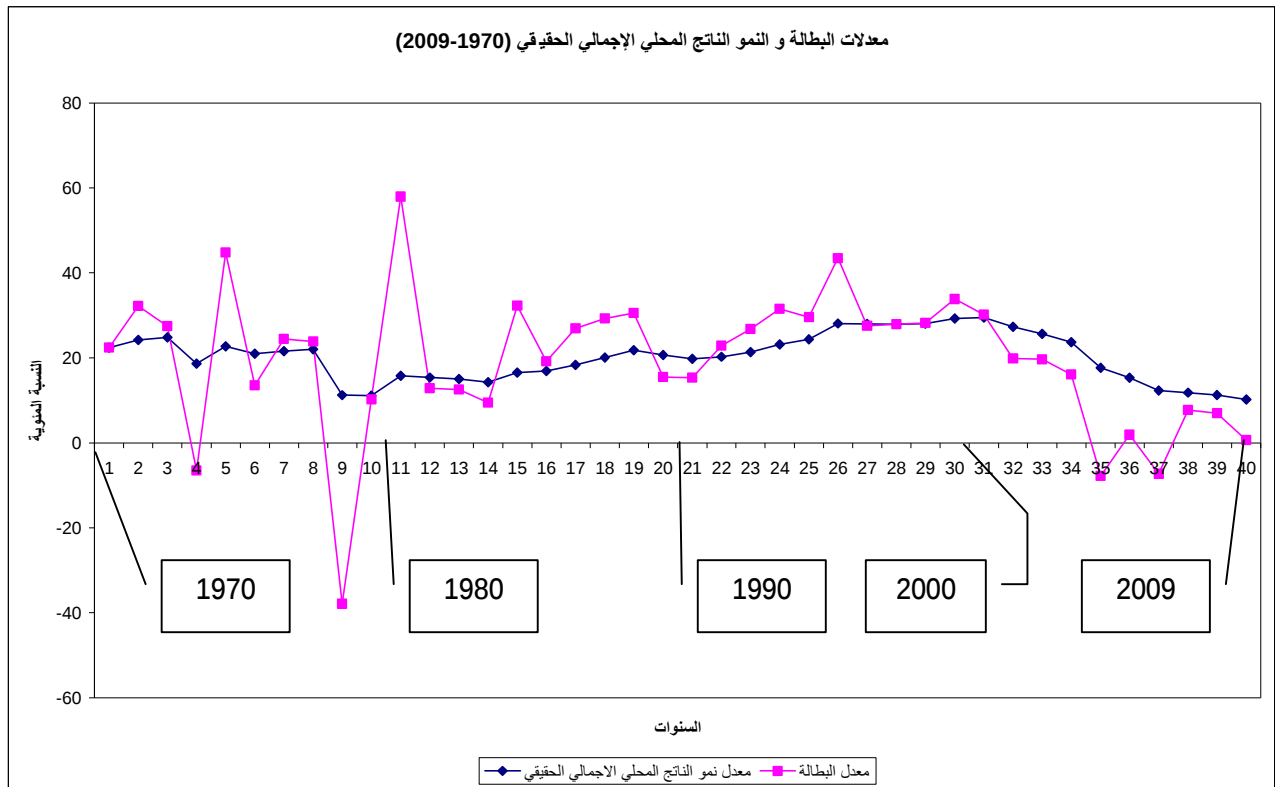
مع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو ارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً حين وصلت أقصى معدل لها عام 2008 بحوالي 28% ورغم الأزمة المالية العالمية الراهنة، لم تتأثر أسعار النفط بشكل حادة جداً نتيجة الطلب العالمي الكبير و المتزايد، و بروز الصين كزبون كبير و مهم في السوق النفطية.

أما معدلات البطالة فالمعدل العام خلال الفترة بين 1970-2009 هي 20.23%، وهو معدل بطالة مرتفع نسبياً، وشهدت معدلات البطالة انخفاض معتبر خلال السبعينات حيث انخفاض من 22.40% سنة 1970 إلى 11.10% سنة 1979، بسبب البرامج التنموية خلال هذه الفترة كالثورة الزراعية وتطوير الصناعات، ولكن في فترة من 1980 إلى 1999 ارتفاع معدلات البطالة من 15.70% إلى 28.02%، بسبب تراجع الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات بسبب تراجع أسعار النفط، وتأزم الوضع الأمني والاقتصادي خلال التسعينات مما انعكس على انخفاض مستويات التشغيل ، أما سنة 2000 إلى 2009 ، فشهدت أعلى مستويات البطالة إذ بلغت 29.49% عام 2000، وأدنى مستوى 10.21% عام

2009 ، كما شهدت هذه الفترة انخفاض نسبي في معدلات البطالة، بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع معتبر في أسعار النفط.



الشكل (3) : معدلات البطالة والنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (2009 – 1970)



المصدر: من إعداد يوسفات علي, أستاذ محاضر, دكتوراه في العلوم الاقتصادية, قسم العلوم التجارية، جامعة أدرار بالاعتماد على بيانات ISF ، ONS.

3- الإجراءات الإدارية :

تفرض الإجراءات الإدارية بغية تنظيم النشاط الاقتصادي, لكن تعقد هذه الإجراءات وكثرتها سواء بالنسبة لخلق نشاط تجاري أو استخراج رخصة أو بالنسبة لإجراءات الحصول على قروض بنكية، تترك الفرصة لانتشار البيروقراطية والفساد، خاصة في ظل ضعف الرقابة أو التهاون في القيام بها من طرف الأعوان المكلفين، فالممارسات البيروقراطية تدفع بالأفراد إما لدفع رشوة أو الاتجاه للعمل في الاقتصاد غير الرسمي .

وحسب تقرير البنك الدولي حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2004 احتلت الجزائر المرتبة 128 من بين 155 دولة، وحسب نفس التقرير يتطلب إنشاء مؤسسة القيام بـ 18 إجراء و 29 يوم للقيام بجميع الإجراءات اللازمة، في حين أن في الدول المتقدمة يتطلب الأمر القيام بإجراء واحد ويوم واحد¹. وعليه فتعقد الإجراءات وطول مدتها تدفع بالأفراد إلى تفضيل ممارسة أعمالهم ضمن الاقتصاد غير الرسمي الخالي من حواجز الدخول .

أما فيما يخص الفساد فالجزائر تعاني وضعية جد خطيرة من الفساد وحسب منظمة الشفافية الدولية، فالجزائر احتلت المرتبة 97 عالميا من بين 157 دولة وأعطيت لها النقطة 2,8 من 10 سنة 2005² .

وعليه يمكننا القول بأن تعقد القوانين والإجراءات وعدم نجاحها من جهة والتباطؤ الذي تعرفه الإجراءات الإدارية تدفع بالأفراد لتجنبها والانخراط في الاقتصاد غير الرسمي³ .

4- الوضع الأمني للبلاد :

يعتبر الوضع الأمني عاملا أساسيا في ظهور الاقتصاد غير الرسمي ونموه في الجزائر، إذ أن ضعف مؤسسات الدولة في تأدية مهامه خلال مراحل لا استقرار الأمني والسياسي أدى إلى اتساع حجم الأنشطة غير الرسمية. فالظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء من القرن العشرين أدى إلى تدمير البنية الاقتصادية وتوقيف عجلة التنمية في البلاد .

وأفرز هذا الوضع أنشطة غير رسمية عديدة سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الاقتصادية أو حتى الأفراد، وقد غابت الدولة خلال تلك الفترة عن القيام بوظيفة الرقابة على النشاط الاقتصادي ولم يعد يهمها سوى توفير الأمن والطمأنينة للشعب⁴.

5- تراجع القدرة الشرائية

¹ البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004، ص 118 .

² منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، 2005

³ إسماعيل قيرة وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ص 104

⁴Ministère de commerce, Rapport sur l'organisation des activités commerciales et lutte les marchés informels, ALGERIE, décembre 2003, p5 .

بسبب الأوضاع التي مرت بها البلاد تدهورت القدرة الشرائية للمواطنين مما اضطر حتى العاملين في الاقتصاد الرسمي إلى ممارسة عمل هامشي (غير رسمي) لأجل دعم قدرتهم الشرائية. ويعد الفقر عاملا أساسيا في تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهذا بسبب ضعف دخل العائلات والأفراد على حد سواء، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انخفض إلى حدود 1350 دولار سنة 1997 مقارنة بسنة 1987 عندما كان 2800 دولار للفرد، ونشير الإحصائيات الرسمية في الجزائر إلى تركيز الثروة في يد فئة قليلة في حين أن غالبية الشعب يعيش تحت عتبة الفقر¹.

بالإضافة إلى سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة والتي أدت إلى انتشار التهريب عبر المناطق الحدودية للبلدان المجاورة للاستفادة من هامش الربح، وبعد إلغاء الدعم عن المواد بقي التهريب منتشر وذلك راجع إلى ضعف الرقابة على الحدود واتساع الشريط الحدودي للجزائر .

المطلب الثالث : مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لقد تعددت وتتنوع تصنيفات النشاطات غير الرسمية وذلك راجع لتعدد مظاهرها وأشكالها في الاقتصاد الواحد، ولذا وفي عرضنا هذا سنحاول التطرق إلى أهم مظاهر الاقتصاد غير الرسمي والإلمام بجلها والموجودة في المجتمع الجزائري، معتمدين على التصنيف التالي :

- اقتصاد غير رسمي أنشطته مشروعة .
- اقتصاد غير رسمي أنشطته غير مشروعة .

***اقتصاد غير رسمي أنشطته مشروعة**

وتشمل مجموع الأنشطة التي لا يمنع القانون ممارستها، لكن يمارسها الأفراد والمؤسسات بصفة غير رسمية، ذلك تحت شكل من الأشكال التالية :

1- العمل الأسود في الجزائر

يأخذ العمل الأسود في الجزائر الأشكال التالية :

¹ عبد الباسط بوزيان، علي عزوز، الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الآثار وسبل الترويض، المركز الجامعي سعيدة، 20 - 21 نوفمبر 2007، ص 17 .

- الباعة المتجولون : سواء كانوا راجلين بعربات أو بسيارات أو شاحنات والعارضين لمختلف السلع (خضر، فواكه، أواني منزلية، مفروشات، ملابس، بيض، سمك... الخ) .
- باعة الأرصفة : وهم أفراد يستغلون أرصفة الشوارع المكتظة بالمارة وأبواب الأسواق ومحطات النقل لعرض سلعهم المختلفة .
- البائعون على حواف الطرق السريعة يعرضون مختلف أنواع السلع من الخبز المصنوع في المنزل، الفواكه والخضر المنتجة من مزارعهم أو بعد شرائها من أسواق الجملة، بائعو الأواني الفخارية... الخ) .
- سائقو السيارات المرخصة للنقل الخاص والمستخدمة في أعمال نقل الركاب والبضائع بالأجرة (نقل عمومي) .
- مربيات الأطفال سواء كان في بيت المربية أو في بيت الطفل، وبأجر يومي، أسبوعي، شهري .
- المدرسون الخصوصيون في المنازل .
- إلى آخره من النشاطات الأخرى والتي لا يمكن حصرها كلها .

2- الغش الجبائي في الجزائر

- هناك عدة أساليب للغش الجبائي وهذه الأخيرة تمكن المكلفين من تجنب دفع الضريبة وهذه الأساليب تتوقف على حجم المؤسسة، النظام الضريبي المطبق، نوعية النشاط الممارس، حجم المنافسة... الخ، وينشر الغش الجبائي في الجزائر بعدة صور :
- البيع بدون فواتير وعدم استعمال الحسابات البنكية والصكوك وهو مخالف للمرسوم التنفيذي رقم 95 - 305 الصادر في 1995/10/07 والمتعلق بشكل إعداد الفاتورة في المعاملات التجارية، استعمال فواتير خاطئة (سواء في سعر الوحدة أو في الكمية) .
 - إيجار السجلات التجارية والتعامل بها، ففي سنة 2000 قدر عدد المستوردين في الميدان بـ 35000 مستورد منهم 15000 ينشطون بفضل استئجار سجلات تجارية¹ .
 - تضخيم التكاليف في التصريحات وتبريرها بمستندات مزورة .
 - عدم التصريح بالعمال وهذا الأخير شائع في الجزائر بكثرة، ففي سنة 2002 قدر عدد الجراء الغير مصرح بهم بـ 400 ألف عامل¹ .

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، مرجع سبق ذكره، ص 25

*الاقتصاد غير الرسمي أنشطته غير مشروعة

هي نشاطات غير رسمية تمارس دون رخصة من الدول لأنها في الأصل محظورة وتشمل إنتاج وتوزيع مختلف السلع المحظورة ومنها ما يكون لاعتبارات صحية، اجتماعية، أخلاقية، أو لاعتبارات أمنية .

1- تجارة المخدرات

ظاهرة تجارة المخدرات ظاهرة عالمية تعبر الحدود بسهولة وتنتشر في كل دول العالم، وتعرف الجزائر رواج القنب، الكوكايين والهيروين ... الخ .

2- التهريب

يقصد به عمليات (الاستيراد والتصدير) دخول وخروج المواد والسلع إلى داخل الحدود الإقليمية الجمركية للدولة، ودون المرور على مصالح الجمارك، ويقصد بالإقليم الجمركي (الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة) .

وتواجه مصالح الجمارك مظهرين أساسيين من الغش والتهريب² :

- ü يتعلق المظهر الأول بالتهريب الذي يزود الشيكات الموازية للنشاطات غير الرسمية
- ü يتعلق المظهر الثاني بتيار الغش التقليدي أو العالمي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع والقيمة ومصدر البضائع وتتمثل دوافع هذه الممارسات في عدم التسديد الجزئي أو الكلي للمستحقات الجبائية وعدم احترام تنظيم التجارة الخارجية .

3- الجريمة الإلكترونية

تصنف الجزائر من الدول التي لم تنظم بعد لمنظمة التجارة العالمية من بين أنشطة الدول في مجال المواد الخاصة بالقرصنة والبرامج المعلوماتية والمنتجات الفنية حيث تجاوز معدل القرصنة نسبة 84% بينما المعدل الدولي المسموح به هو 34%³ .

4- الرشوة والفساد

¹ نفس المرجع، ص 164

² نفس المرجع سبق ذكره، ص 158 .

³ عائشة الطيف، ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على اقتصاديات دول العالم العربي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص نفود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007، ص 144 .

الجزائر من أكثر البلدان الأقل تنافسية في إفريقيا بسبب الرشوة وسوء التسيير حيث احتلت وصنفت في المرتبة 88 عالمياً من بين 133 دولة من قبل المنظمة العالمية للشفافية وهذا سنة 2003 و أعطيت لها 2,6 من عشرة¹. وهذا ما يوحي بوضعية خطيرة من الفساد، وتعني عشرة غياب تام للرشوة والفساد وأن الصفر يعني دول تسود فيها الرشوة والفساد بصفة مطلقة .

واحتلت الجزائر الرتبة 97 من بين 145 دولة سنة 2004 وأعطيت لها 2,7 من عشرة أما سنة 2005 فقد احتلت الرتبة 97 وأعطيت لها 2,8 من بين 195 دولة²

المبحث الثاني : التدابير المتخذة لمكافحة الغش الضريبي، الجمركي والفساد في الجزائر

أما تقاوم انتشار ظاهرة الغش الضريبي والتهرب الجمركي ، قامت المصالح العمومية بمجهودات عديدة من أجل مكافحة هاتين الظاهرتين ، يمكن ذكر أهمها³ :

المطلب الأول : طرق وأساليب مكافحة الغش الضريبي في الجزائر :

اعتمدت إدارة الضرائب للجزائر عدة طرق وإجراءات من أجل القضاء التهرب الضريبي نلخصها في الآتي:

1- وضع رقم جبائي إحصائي وطني "NIS" : قامت إدارة الضرائب بوضع رقم جبائي وطني خاص بكل شخص أو مؤسسة ، وهذا الأخير يتكون من خمسة عشرة "15" رقما ويوضع على الشكل التالي:

• إذا كان شخصا طبيعيا

1971072100183225

الرقم الأول يخص الذكر أما الأنثى فيكون الرقم "2"

الأرقام 2و3و4 تخص سنة الازدياد.

الأرقام 5و6 تخص الولاية التي ينتمي إليها الخاضع للضريبة .

الأرقام 7و8 تخص البلدية التي ينتمي إليها الخاضع للضريبة .

الأرقام 9و10و11و12 تخص رقم شهادة الميلاد الأصلية .

الأرقام 13و14و15 تخص الرقم التسلسلي للسجل التجاري .

• إذا كانت شخصا معنويا

¹ منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2003

² منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للسنوات 2004 - 2005

³ قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة التجارب : المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة شهادة الدكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة، الجزائر 2009 - 2010 ص 195

099807210018335

- الرقم الأول 0 يدل على أنها شخصا معنويا .
الأرقام 2 و3 و4 تشير إلى تأسيس المؤسسة .
الأرقام 5 و6 تخص الولاية المتواجدة بها المقر الاجتماعي للمؤسسة .
الأرقام 7 و8 تخص البلدية المتواجدة بها المقر الاجتماعي للمؤسسة .
الأرقام 9 و10 و11 و12 الرقم التسلسلي حسب المنطقة المتواجدة بها مقر الشركة لدى مفتشية الضرائب لتلك المنطقة .
الأرقام 13 و14 و15 تقديم من طرف مكتب الإحصاء الوطني بوزارة المالية .
2- منع المشاركة في المناقصات الوطنية أو الدولية بالنسبة للمتهربين ضريبيا .
3- وجوب تقديم وثيقة مستخرج الضرائب تحمل عبارة " لا شيء " عند طلب تشطيب السجل التجاري .
4- وجوب إدراج وثيقة " الزبائن " مع كل تصريح لمصلحة الضرائب مع إظهار مبلغ الرسم على القيمة المضافة .
5- وجوب إظهار كل البيانات الخاصة بالموردين وأصحاب الخدمات (الرقم الجبائي ، رقم المادة ، رقم السجل التجاري) .
6- العقوبات والإجراءات القانونية :

اعتمدت إدارة الضرائب إلى إتباع الإجراءات والممارسات التالية وذلك بهدف مكافحة آفة التهريب الضريبي :

- أ - لإدارة الضرائب الحق في رفع شكوى ضد أي تصرف أو سلوك رامي إلى التهريب من تسديد مستحقات الضرائب .
ب - تذكير الأشخاص والمؤسسات بكل الرسوم المتعلقة بنشاطهم ولاسيما المستفيدين من برنامج الامتياز ، ولمصلحة الضرائب الحق في سحب وثيقة الامتياز إذا لاحظت وجود تناقضات وتلاعبات في التصريحات الجبائية المقدمة من طرف الخاضعين للضريبة من هذه الفئة .
ج - ممارسة الرقابة الجبائية باستمرار وخاصة في حالة وجود أحد العناصر الرامية إلى محاولة التهريب الضريبي المنصوص عنها في قانون الضرائب الجزائري .
د - تطبيق عقوبات مختلفة (الغرامات المالية أو الحبس أو العقوبات معا) في الحالات التالية :
الإدلاء بمعلومات وبيانات غير صحيحة ، انعدام الفواتير ، التهريب من بعض الضرائب غير المباشرة ، الإدلاء بأرقام جبائية غير صحيحة .

المطلب الثاني : طرق وأساليب مكافحة الغش الجمركي في الجزائر

يمكن القول بأن الغش الجمركي تزايد بشكل سريع منذ أن تبنت الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية سنة 1991، إذ ارتفع عدد الممنوعات والاستيراد بطرق غير شرعية .

في هذا الصدد كثفت مصالح الجمارك من مجهوداتها ودورها في الرقابة، والذي يمكن تلخيصه فيما يلي¹ :

*وضع حيز التنفيذ المعايير والتطبيقات الخاصة باتفاقية كيوطو 18 ماي 1968 والمتعلقة بتبسيط الإجراءات والأنظمة الجمركية هذه الأخير أدخلت معايير جديدة للرقابة الجمركية تعتمد أكثر على نظام تسير الأخطار .

*وضع النقاط المدرجة في تصريح اروشا " **Déclaration de d'aruchac** " المؤرخ في جويلية 1993 والمتعلق بأخلاقيات المهنة والمنجز من طرف مجلس التعاون الجمركي " المنظمة العالمية للجمارك" في إطار برنامج المديرية العامة للجمارك " 2000 - 2003 " ، والذي يضم مختلف إجراءات التبسيط الجمركية بالإضافة إلى العناصر المتعلقة بأخلاقيات الوطنية الجمركية ..

*إعداد تشريع وتنظيم جمركيين يتميزان بالوضوح والدقة بالاعتماد على الاتفاقيات الدولية خصوصا اتفاقية كيوطو واسطنبول وإدخالهما في إطار نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك " SIGAD " ، وهذا تطبيقاً لأحكام المادة 82 من القانون الجمارك، إذ يسمح هذا النظام المبرمج وفق معطيات معينة خاصة بتسجيل التصريحات الجمركية، وفي حالة عدم توفر شرط معين أو وجود مخالفة معينة في التصريح المقدم فإن النظام يقوم بصفة آلية برفض تسجيل هذا التصريح، فمثلا بالنسبة للامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI فإن إدخال الرمز D 1800 هو الذي يسمح بوضع للاستهلاك البضائع المستوردة في إطار قرارات الوكالة المانحة للامتياز الجمركي رقم 651 : الموجود في الخانة رقم 46 : من التصريح المفضل، في حالة عدم توافق البيانات يتم رفض التصريح بالإضافة إلى وضع حيز التنفيذ نظاما للتسيير الآلي يتكفل بكامل الإجراءات الجمركية ويغطي 97 % من التجارة الخارجية.

*تبسيط هيكلية إدارة الجمارك وجعلها أكثر وضوحا مما يسهل طرق التعامل مع مختلف المتعاملين وتقريبهم أكثر من مصالحها .

*إدخال الرقم الجبائي الجديد "NIF" حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2009، وتعميمه على جميع مصالح الجمارك التي قامت بإيصاله مع النظام المعلوماتي - SIGAD - ، سوف يسمح هذا النظام إلى مراقبة العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من أجل التعرف على المهربين .

¹ قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة التجارب : المكسيك، نفس المرجع السابق ص 198

فالربط بين الرقم الجبائي الجديد (NTF) والنظام المعلوماتي (SIGAD) سوف يسهل الحصول على كل المعلومات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين سواء على مستوى البنوك أو على مستوى الجمارك. (DGD.2009.4-5) .

المطلب الثالث : محاربة الفساد في الجزائر

صدر القانون الذي يحمل رقم 05/01 كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية في 9 فيفري 2005. تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذا القانون كان بمساعدة فنية من بنك فرنسا ومن البنك الدولي، ولقد تم استكمال التنفيذ بالمرسوم الصادرة عن وزارة المالية في 18 ماي 2008، والذي يفصل الإجراءات المعتمدة لتتبع حركة ومصار تنقل الأموال المشبوهة¹.

أما في 20 فيفري 2006 فقد أعلن عن إصدار قانون رقم 06/ 01 لمكافحة الرشوة والفساد الذي يتضمن ضرورة المراقبة الداخلية للبنوك من أجل محاربة تبيض الأموال، وقد عززت التشريعات القائمة من حيث التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، لكن هذا القانون لم يعترف بمبادرات المجتمع المدني أو يحمي الأشخاص الذين يتصدون لممارسات الفاسدة ، كما أنه لا يمنح الاستقلالية للوكالة الحكومية التي تم الإعلان عنها في مرسوم صادر في تشرين الثاني / نوفمبر 2006.

المبحث الثالث : اقتراح تقييم إجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

رغم كل الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر محاولة منها للتقليل من الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا بالنظر إلى حجم البطالة المتفاقم بالإضافة إلى التقرير الأخير الذي اصدر من قبل منظمة الشفافية الدولية لسنة 2009 والذي يؤكد على دعم تشجيع القوانين على محاربة الفساد وإغراق الأسواق الجزائرية بالسلع المغشوشة وانتشار الأسواق الموازية للعملاتالخ.

من خلال ما سبق يمكن ذكر أهم النقائص التي لم تتداركها السلطات إلى حد الآن والتي يمكن أن تكون السبب الأكبر الذي يساعد في تشجيع تنامي الاقتصاد غير الرسمي .

المطلب الأول : البيروقراطية والعراقيل البنكية

لو قارنا الجزائر بالبلدان التي اتخذناها كنموذج فإننا نلاحظ أن المشكل لا يكمن في خلق وكلاآت تساعد على توجيه ودعم الشباب البطال بالإضافة إلى تنوع البرامج المساعدة على القضاء على البطالة فلو نأخذ مثلا وكالة دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) نلاحظ أن أغلبية الملفات المودعة من قبل الشباب سوف تكون

¹ قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة التجارب : المكسيك، نفس المرجع السابق ص 202 .

مقبولة بصفة تلقائية وبدون أية عراقيل ولكن هذا الشباب لما يذهب بملفه إلى البنك لمواصلة الإجراءات التي تمكنه من حصوله على القرض يجد أمامه بيروقراطية وتعقيدات فقد يصل انتظار رد البنك على قرار القبول أو الرفض لملفه إلى سنتين فما أكثر وهذا ما يدفع بالأخير في المقابل للتوجه إلى العمل غير الرسمي. في حين لو نظرنا إلى تجارب كل من تونس، السنغال، والمكسيك، نجد أن هناك تسهيلات كبرى لدعم الشباب تكون على مستوى البنوك بالإضافة إلى تنوع وكثرة الصناديق المخصصة لفئة البطالين¹.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج خاصة في البلدان الأوروبية أين يتواجد عدد كبير من المغتربين الجزائريين مما يسهل عملية تحويل أموال المغتربين بطريقة رسمية إلى الجزائر وبالتالي زيادة احتياطي الصرف الرسمي من العملة الصعبة هذا ما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار مثلما هو الحال في المغرب ففي سنة 2007 تم تحويل حوالي 3.5 مليار دولار إلى المغرب عن طريق بنوكه المتواجدة في البلدان الأوروبية.

كذلك العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في إطار رسمي خاصة النزلات، والتي تسهل عملية التحويل خاصة بالنسبة للأجانب وبالتالي عدم التجائهم للتحويل عبر القنوات غير الرسمية. وتقديم أيضا تسهيلات بالنسبة للمستوردين من أجل اقتناء العملة الصعبة في ظروف عادية ورسمية.

المطلب الثاني : تشجيع الاستثمار الأجنبي

يعرف مناخ الاستثمار بأنه الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثمن حركة واتجاهات الاستثمارات .

وتشمل الظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية كما تشمل كذلك الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية

إن حوافز ومحددات الاستثمار الأجنبي تقوم على² :

1- حجم السوق المحلي :

¹ قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة التجارب : المكسيك، نفس المرجع السابق ص 209

² قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة التجارب : المكسيك، نفس المرجع السابق ص 212

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية. حتى الدول الصغيرة التي تمتاز بمواقع ذات أهمية كبرى تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية.

إن أهمية عامل حجم السوق واحتمالات نموه تعتبر من بين أهم العوامل المسفرة للحجم الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما هو الحال في الصين والهند باعتبارهما يحتلان المراتب الأولى عالميا من حيث النمو السكاني.

2 - سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية تتسم بالتححر والمرونة والوضوح، وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتكيف مع التغيرات والتحوللات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبي ضريبي مناسبين لتكون مشجعة للاستثمار، ومن ناحية أخرى فإن سياسة الإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية وهو ما يؤدي إلى جذب الاستثمار بالإضافة إلى ضرورة جعل السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، وسياسة التجارة الدولية التحررية بالإضافة إلى سياسة سعر الصرف كلما كانت واقعية كلما أدت لجذب الاستثمار.

3 - عدم الاستقرار السياسي والأمني:

يعتبر عدم الاستقرار السياسي والأمني من أكبر العراقيل التي تواجه المستثمرين فبعد فترة طويلة من الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي (1962-1991) عقبها مرت الجزائر بفترة عدم الاستقرار السياسي وكثرة الإضرابات فالوضع السياسية والأمنية السيئة التي سادت الجزائر في سنوات التسعينات أثرت بشكل بارز على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إليها وذلك لاعتبارات منها :

- التأثير على التشريعات والأوامر وذلك لغياب الاستقرار الحكومي
- الخطر الذي يلاحق المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء في نفسه وممتلكاته نتيجة انعدام الأمن

4 - البنية التحتية

لقد شهدت منشآت البنية التحتية في الجزائر تطورا ملحوظا من حيث وسائل الاتصالات غير أن قطاع النقل لازال دون المستوى المطلوب وهي موزعة كما يلي :

أ - قطاع النقل :

تعتبر الجزائر من اكبر البلدان الإفريقية والعربية مساحة وتمتلك عددا من المطارات بلغ مجموعها 35 مطارا دوليا أهمها: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، غرداية، تلمسان، تبسة في حين يبلغ عدد الموانئ 45 ميناء.

ب - وسائل الاتصالات :

تتوفر في الجزائر عدة مرافق للاتصالات تتنوع بين هواتف أرضية وجوالة بالإضافة إلى الفاكس والتلكس وشبكة الانترنت .

ج - الموارد الطبيعية :

تتميز الجزائر بوجود مصادر الطاقة تجعلها من محتلي الصدارة في إنتاج الغاز الطبيعي مثلا وكذا غنى الصحراء الجزائرية بالبتروك وكذلك مجموعة لا يستهان بها من المعادن ويمكن توضيحها كما يلي:

ج-1- البترول : يعتبر البترول مادة أولية رئيسية للعديد من الصناعات وقد اكتشف في الجزائر سنة 1956 في جنوب شرق البلاد في كل من حاسي مسعود وعين أمناس وتعتبر هذه المادة الشريان الأساسي للصناعة الجزائرية والعملية الصعبة إذ يشكل الغاز الطبيعي نسبة 98.3% من الصادرات في سنة 2005 وتعتبر الجزائر ثاني عشر منتج للبترول عالميا .

ج-2- الغاز الطبيعي : تملك الجزائر احتياطا ضخما من الغاز الطبيعي يقدر بأكثر من 3000 مليار متر مكعب أي ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي ويعتبر حقل حاسي الرمل احد أهم حقول الغاز الطبيعي في العالم.

ج-3- المعادن: للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني بما تقدمه من مواد أولية واهم هذه الثروات المعدنية : الحديد ويتركز في الونزة على الحدود التونسية والفوسفات في شرق الجزائر في جبل العنق والكوف، والزنك والرصاص في عين بربز قرب عنابة ، والزنابق في عزابة والرخام في سكيكدة.

ج-4- القطاع الفلاحي: يعتبر هذا القطاع مهماشا من قبل المستثمرين الأجانب رغم توافر العديد من فرص ومجالات الاستثمار نذكر منها.

- الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي في الأراضي المستصلحة والزراعات الصناعية (كالقطن ، الحبوب الزيتية ، الطماطم الصناعية ، التبغالخ).

- إنتاج الأسمدة والأطر المطاطية ، إنتاج المنتجات البتر وكيمياوية القاعدية ، والألياف التركيبية (الأسمدة الفوسفاتية ، الازوتية والعضوية).

- استصلاح الأراضي تصريف المياه وتطهيرها ، وإعداد شبكات المباني ، التشجير).

- المنشآت الأساسية وبنائات التجهيز الريفي المتعلقة بالإنتاج الفلاحي (تحسين المجال العقاري وحظائر الحيوانات وشبكة تجزئة الأراضي).

- نشاط تربية الأسماك.

لكن ورغم كل ما تزخر به الجزائر من هذه الثروات، إلا أنها لا تستغل أحسن استغلال وإنما يبقى الاعتماد بشكل دائم على الثروة البترولية.

5- مشكلة الوصول إلى القروض البنكية:

بالنسبة للقروض البنكية فهي تشكل العائق الأكبر للمستثمرين في الجزائر ، إذ يعاني تمويل الاستثمارات من بطء شديد.

إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك ، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا زال مهيمنا على القطاع البنكي والفضائح الأخيرة للبنوك كبنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي ، كل هذا أدى إلى التشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلق نوع من التخوف لدى المستثمر الأجنبي في تعامله مع البنوك.

6- مشكل العقار الصناعي:

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب ولطالما تعثرت مشروعات ونفر مستثمرون لهذا السبب ومشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر حيث كشفت التجربة التي مر بها الاستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 12/93 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام الاستثمار.

وبينت الدراسة السابقة أن 40% من المستثمرين يستهلكون عادة في المتوسط خمسة (05) سنوات للحصول على عقار صناعي .

وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في :

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار ،هيئات تخصيص العقار .
- تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول الملكية.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

7 - مشكلة القطاع الموازي :

إن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وإن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزرريا غير مشجع على الإطلاق.

8 - مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي :

بالرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية، رسخت انطبعا سينا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي :

- غياب الهيئة المكلفة بادرة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- المستثمر ينتظر أكثر من أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر .
- المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب16يوم (وقد تصل الى35 يوم في بعض الحالات) هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوما.
- ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج إلى الجزائر وفي الوقت الذي يتطلب وصولها على أي ميناء أوروبي حوالي أسبوع بالإضافة إلى أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم .
- استنادا لدراسة بعض المؤسسات الدولية لعام 2002 اتضح أن عملية الفصل في النزاع لدى المحاكم الجزائرية يتطلب نحو 20 إجراء وحوالي 387يوم إلى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية .

يوضح الجدول رقم (8) : سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال سنة 2009 مقارنة ب183 دولة في العالم .

سهولة	ترتيب الاقتصاد 2009
-------	---------------------

134	ممارسة أنشطة الأعمال
141	بدء المشروع
113	استخراج تراخيص البناء
117	توظيف العمال
166	تسجيل الممتلكات
131	الحصول على الائتمان
70	حماية المستثمرين
168	دفع الضرائب
120	التجارة عبر الحدود
125	تنفيذ العقود
51	إغلاق المشروع

المصدر: مجموعة البنك الدولي مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول السابق يتبين أن الجزائر تحتل تقريبا المراتب الأخيرة باستثناء المرتبتين المتعلقتين بحماية المستثمرين وغلق المشروع. مما يدل على وجود عراقيل تؤثر على صيرورة الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار.

9- مشكلة الفساد:

يظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه.

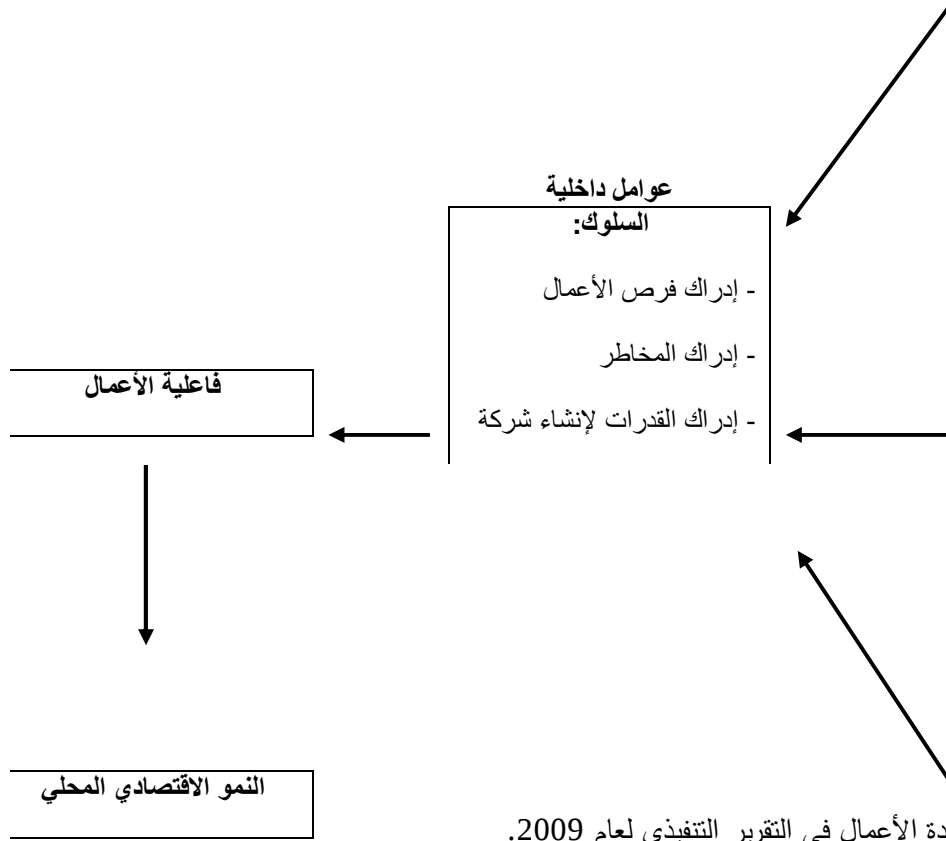
إن العوائق الإدارية والتنظيمية السابقة الذكر في الجزائر سوف تجعل المستثمرين يقدمون رشاوى إلى الموظفين في هذه الإدارات لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية

وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي والذي شمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003 فإن متوسط نسبة الرشوة من رقم الأعمال تقدر ب 8.6 % (البنك الدولي 2005:248)

الشكل رقم (4) : العوامل المرتبطة بإيجاد المشاريع الجديدة

عوامل خارجية الشروط الأساسية

- المؤسسات
- البنية التحتية
- استقرار الاقتصاد الكلي
- الصحة والتعليم الأساسي



المصدر: بناء على الدليل العالمي لريادة الأعمال في التقرير التنفيذي لعام 2009.

المطلب الثالث : إصلاح النظام الضريبي

إن وجود نقائص في النظام الضريبي الجزائري كاحتوائه على رسوم وضرائب عديدة لنفس النوع بالإضافة إلى تعقدها وتشابكها هو الذي يؤدي إلى تعقيد الهيكل الضريبي وجعله عائقا أمام التنمية الاقتصادية (كثرة الضرائب تقتل الضرائب) أي سوف يؤدي إلى تهرب الأشخاص المكلفين بدفع الضرائب من عدم دفعها أو تقديم تصريحات خاطئة لرقم الأعمال والأرباح المحققة بالإضافة إلى عدم استخدام الفواتيرالخ¹.

كما أن نقص الوعي لدى المكلف بدفع الضريبة هو الذي يدفعه إلى التهرب من دفعها أي بعبارة أخرى نقص الثقة بين المواطن والدولة .

¹ قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة التجارب : المكسيك, نفس المرجع السابق ص 221

خلاصة الفصل

كان الاقتصاد غير الرسمي شبه مجهول في الاقتصاد الجزائري خلال السبعينات رغم عدم التصريح به رسمياً إلا أنه قد برز خلال الثمانينات نتيجة جمود الاقتصاد والسوق اللذين كانا مسيرين تسييراً إدارياً، مما ولقد نقص في المواد الاستهلاكية وظهر ممارسات سلبية، ويحوي الاقتصاد غير الرسمي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تولد دخولا ضخمة، لا تدخل في الحسابات الوطنية ولا تخضع للضرائب .

وقد أخذ الاقتصاد غير الرسمي في الانتشار والتشعب بصورة ملموسة خلال التسعينات نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي مرت بها البلاد، فبعد أن كانت ظاهرة هامشية يشهد هذا الاقتصاد في السنوات الأخيرة نمو مقلقا حيث توسع ليشمل كل القطاعات. وأصبح نموه اليوم يخضع لأهداف أخرى وهي أساس البحث عن أقصى نسبة من الربح غير المصرح به وغير الخاضع للالتزامات الشرعية المرتبطة بدفع الأعباء الجبائية والاجتماعية وجميع الالتزامات الأخرى المتعلقة بممارسة النشاط .

ورغم المجهودات التي بذلتها الجزائر في التقليل من حدة البطالة، إلا أن ذلك لم يعطي نتائج ايجابية خاصة فيما يتعلق بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومدى انتشارها في هذا البلد، بالنظر إلى نسبة الفقر والبطالة فيه .

لذا يستوجب على الجزائر الأخذ بتجارب البلدان التي نجحت سياستها في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، ومحاولة محاكاتها مع الاقتصاد الوطني .

الخالمة العلمة

الخاتمة العامة

يتضح من خلال الدراسة التي عرضناها أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يحتل حيزا هاما، سواء من حيث مساهمته في قوة العمل، أو من حيث الوظائف التي يؤديها. ومن غير المتوقع أن تتضاءل أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري نظرا إلى توقع استمرار العوامل التي أدت إلى توسعه لفترة غير قصيرة من الزمن. ولما كان القطاع غير الرسمي يواجه صعوبات قليلة تضعف إنتاجيته ولا يخلو من ممارسات غير سليمة تنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري فإن الحاجة تدعو إلى إيلاء هذا القطاع مزيدا من الاهتمام والرعاية إلى المبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتطوير إنتاجيته وتنظيمه وحماية العاملين فيه. في الواقع؛ إن القطاع غير الرسمي ظاهرة متعددة الأسباب ومتشعبة الأبعاد، والقضاء عليه مسألة صعبة؛ ففي جميع الدول المتقدمة والنامية يتعايش القطاع غير الرسمي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانعي السياسة الاقتصادية في محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة، لأنه اقتصاد يجب توجيهه مؤقتا إلى أنشطة تخلق مناصب شغل لا تمس الاقتصاد الوطني، وذلك ما دام القطاع المنظم عاجزا على خلق مناصب شغل كافية لامتصاص البطالة والفقر، لأنه قطاع يفتح سبيلا آخر للتنمية في الدول النامية ويعتبر بديلا لسد بعض الثغرات التي تخلق في القطاع الرسمي. لهذا تعتمد الجزائر على استراتيجيا لمعالجة ظاهرة القطاع غير الرسمي والتخفيف منها تركز أساسا على نموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكييف مؤسساتها لإطارها القانوني. وتستند الاستراتيجيات الجديدة إلى تحسين الإطار الاقتصادي من طريق مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، الوطني والقطاعي مثل التنمية الزراعية على مستثمرات فلاحية وتهدف إلى التدخلات على المستوى المصغر، والدعم الفلاحي وإنشاء مؤسسات مصغرة، وخلق صناديق لدعم تشغيل الشباب، وتسهيل الحصول على السجل التجاري وإزالة القيود البيروقراطية، وأخيرا إصلاح النظام الضريبي.

وحسب الفرضيات المختبرة في بحثنا، يعود الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى:

-قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد (تزايد نسب البطالة والفقر).

-انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني (الفساد، التزيف، الغش الضريبي،

البيروقراطية،...الخ).

-ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من مناصب

الشغل (كقطاع الفلاحة، السياحة،...الخ).

-المغالات والإرتفاع الفاحش في أسعار السلع المعروضة في الأسواق الرسمية.

-ارتفاع التكاليف الضريبية.

من خلال ما جاء به البحث ومما تقدم من طرح نخلص إلى النتائج التالية:

- غياب تعريف موحد ومشترك للاقتصاد غير الرسمي والذي زاد المشكل تعقيدا منذ وصفه لأول مرة في تقرير لمنظمة العمل الدولية عن العمل في كينيا سنة 1972 ، وما رافق ذلك من خواص متغيرة لطبيعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وبالتالي تعاريف مختلفة تؤدي إلى استراتيجيات مختلفة.
 - صعوبة وكذا اختلاف وجهات النظر في تفسير علاقته بالاقتصاد الرسمي ما زاد من صعوبة ضبط تعريف موحد له.
 - تتعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي و كثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها يفر التدخل الحكومي الأسواق المختلفة و تدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه وهي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية وانتشار الفساد.
 - يوفر الاقتصاد غير الرسمي للتممية القدرة الإنتاجية على الإبداع و يعتبر كمخزن للمبادرات القائم على المؤسسات الصغيرة، وكديناميكية مستقلة لبناء القدرات والمهارات المتخصصة وهذه القدرات هي غير مستغلة.
 - أصحا المشاريع غير الرسمية يعتمدون على مبدأ الرشادة الاقتصادية ذلك أن قرار دخولهم في النشاط ما هو إلا عبارة عن موازنة بين تكاليف هذا الدخل ومنافعه، أي تحليل اقتصادي بحث قائم على الثنائية تكلفة عائد.
 - وجود الاقتصاد غير الرسمي يعبر من جهة على وضع أو حالة غير طبيعية في العلاقة بين الدولة والمواطن، ولذلك يتولد شعور بعدم الرضى من قبل دافعي الضرائب عن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة؛ لذا فلاقتصاد غير الرسمي لا يعتبر قطاعا إشكاليا ينبغي السعي للقضاء عليه بل يجب السعي إلى فهم أسبابه فهو ابن شرعي للسياسات الفاشلة في الاقتصاد الرسمي.
- التوصيات والإقتراحات :**
- 1- إعطاء دعم كبير للاستثمارات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - 2- إنشاء مناطق جديدة للنشاط استجابة لطلبات المستثمرين، بالإضافة إلى تحسين وضبط دفتر الشروط ومتابعة الالتزام به.
 - 3- تخصيص منح للبطالين والتي ستحفزهم على البحث الدائم عن العمل من جهة، والحصول على إحصائيات فعلية متعلقة بمعدلات البطالة من جهة أخرى.
 - 4- ضرورة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ومعالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها.
 - 5- الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة في مكافحة التهرب الضريبي.
 - 6- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة.
 - 7- التخفيض من قيمة المبالغ الضريبية المفروضة على الاستثمارات .

8- زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفر إرادة سياسية قوية وتطبيق عقوبات صارمة.

9- إعادة النظر في القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.

10- ضرورة تطبيق معايير تمنع الفساد على كل من الحكومة، الإدارة العامة، البنوك ووكالات الإقراض، وحتى الشعوب.

قائمة المصادر والمراجع

1 - المراجع باللغة العربية

أ - الكتب

- 1- ابراهيم توهامي, اسماعيل قيرة, عبد الحميد نليمي " العولمة والاقتصاد غير الرسمي ", دار الهدى - الجزائر, 2004 .
- 2- إسماعيل قيرة وآخرون, العولمة والاقتصاد غير الرسمي, دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر, 2004 .
- 3- المرسي السيد حجازي, مبادئ الاقتصاد العام, الضرائب والموازنة العامة, الدار الجامعية, مصر 2000.
- 4- باهر محمد عتلم, مراجعة أحمد عبد الوهاب الغندور, اقتصاديات المالية العامة, الدار العربية, مصر 1998 .
- 5- حامد عبد المجيد درازي, "دراسات في السياسات المالية", الدار الجامعية, مصر 2002 .
- 6- حمدي عبد الحفيظ " غسيل الأموال في مصر والعالم ", القاهرة, 1997 .
- 7- سوزي عدلي ناشد " الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي ", منشورات الجلي الحقوقية, الطبعة الأولى 2008 .
- 8- سميرة إبراهيم أيوب, صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي - دراسة تحليلية تقييمية- مركز الإسكندرية للكتاب, مصر 2000
- 9- زينب حسن عوض الله, " مبادئ المالية العامة, الدار الجامعية ", مطابع الأمل, لبنان, 1994 .
- 10- صفوت عبد السلام عوض الله " الاقتصاد السري " دار النهضة - القاهرة , 2002 .
- 11- عادل أحمد حشيش, أساسيات المالية العامة "مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام", دار النهضة العربية, لبنان 1991 .
- 12- عاطف وليم اندراوس " الاقتصاد الظلي : المفاهيم, المكونات, الأسباب ", مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2005 .
- 13- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي " التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ", الدار الجامعية الجديدة للنشر, الإسكندرية, 2006 .
- 14- عبد المجيد قدي, المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية, دراسة تحليلية تقييمية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 2003 .
- 15- عبد المجيد قدي, السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي, جامعة الجزائر 1995 .
- 16- عبد المجيد قدي, قادة أقاسم, المحاسبة الوطنية (ن.ح.إ.ج), المطبوعات الجامعية, الجزائر 1994 .
- 17- محمد دويدار, دراسات في الاقتصاد المالي - النظرية العامة في ميزانية الدواة, السياسة المالية في الاقتصاد الرأس مالي - الدار الجامعية للطباعة والنشر, مصر 1997 .
- 18- محمد جمال ذنبيات, المالية العامة و التشريع المالي, الدار العلمية الدولية, الأردن 2003 .

19- محمد ابراهيم طه السقا " الاقتصاد الخفي في مصر ", مكتبة النهضة - مصر , 1996 .

20- نسرين عبد الحميد نبيه, " الاقتصاد الخفي ", دار الوفاء لدنيا الطباعة, 2007.

ب - مجلات , الملتقيات , محاضرات تقارير ومجالس .

a - مجلات

1- حيان احمد سلمان " الاقتصاد الخفي ", مجلة الاقتصاد والنقل, عدد 7, سنة 2006 .

2- راجورام راجان 'من النزعة الأبوية إلى التمكين من أسباب القوة' مجلة التمويل و التنمية، مجلد43، العدد3، سبتمبر 2006 .

b - ملتقيات ومحاضرات

1- إسماعيل بوخاوة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي النظرية و التطبيق، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، أيام14.15.16 نوفمبر 2000 .

2- بن نوي مصطفى وعجيلة محمد " متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري " الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض) ، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 20 / 21 نوفمبر 2007.

3- بريشي عبد الكريم " مداخلة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العلمي " ، في ملتقى وطني حول " الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر - الآثار وسبل الترويض " جامعة سعيدة يومي 20-21 نوفمبر 2007 .

4- حمدي احمد " محاضرة بعنوان : واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع "، منظمة العمل العربية، 20_22 سبتمبر 2004 .

5- خامرة سعيد وخامرة الطاهر " اثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 20/21 نوفمبر 2007 .

6- شارف عبد القادر و ابراهيم بورنان " الانعكاسات المحتملة للاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 20/21 نوفمبر 2007 .

7- عرابة الحاج وقاشي خالد، " الاقتصاد الخفي : الأسباب، الآثار وطرق العلاج "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 20 - 21 نوفمبر 2007 .

8- عبد الباسط بوزيان، علي عزوز، الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الآثار وسبل الترويض، المركز الجامعي بسعيدة، 20 - 21 نوفمبر 2007 .

9- غوتي بخشي وطبيبي بومدين " الاقتصاد غير الرسمي كحل لازمة (التجربة الجزائرية) " الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض) ، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 20/21 نوفمبر 2007 .

10- محمد كلكول، نظرة وجيزة على القطاع غير المنظم، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، صنعاء، اليمن، 04 - 05/07/2004 .

c - التقارير والمجالس

- 1- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004.
- 2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، الدورة الرابعة والعشرون، الجزائر، جوان 2004 .
- 3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2003 .
- 4- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، 2005 .
- 5- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2003 .
- 6- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للسنوات 2004 - 2005 .

ج - رسالة الماجستير والدكتوراه

- 1- كيجل امحمد، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، " دراسة سوق الصرف الموازي " ، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، الجزائر 2013 - 2014
- 2- بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي "، مذكرة ماجستير تحت إشراف شعيب، تلمسان، 2007-2008
- 3-ناصر مراد، النظام الضريبي وإشكالية التهرب -دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل دكتورا دولة - جامعة الجزائر 2001 - 2002 .
- 4- حميد بوزيدة، الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1997 - 1997.
- 5- حروشي جلول، الضغط الضريبي في الجزائر (93-99)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2001
- 6- عبد الوهاب سيواني، التهرب الجمركي واستراتيجيات التصدي له، مذكرة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 - 2007
- 7- عائشة الطيف، ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على اقتصاديات دول العالم العربي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007،

8- قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة التجارب : المكسيك, تونس والسنغال, أطروحة شهادة الدكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, فرع الاقتصاد المالي, جامعة قسنطينة, الجزائر 2009 – 2010 .

د - النشريات

1- الديوان الوطني للإحصائيات, الجزائر بالأرقام, الجزائر, رقم 36, نشرة 2007

2 - المراجع باللغة الاجتبية

LEVRES

- 1- Pierre. PESTIEAU " l'économie souterraine " Edition Hachette, Paris, 1995 .
- 2- Pierre Beltrame, Lucien Mehl, Technique, Politiques et institution fiscales comparées, PUF, France 1997 .
- 3- Eric Oliva, Finances Publiques, Ed Dollaz, France, 2001 .

Revues, Rapports, Documents, Articles

Revues :

- 1- Ahmed Henni " essai sur L'économie parallèle – cas de L'Algérie ", Edition ENAG, Alger, 1991.

Rapports :

- 1- CNES " Secteur informel : en jeux et défis ", 2004
- 2- Nacer – Eddine Hammouda, Secteur et emploi informel en Algérie : définitions, Méthodes 0.1 d'estimation, informatisation des économies maghrébines, CREAD, Algérie, Volume 1, 2006,
- 3- Ministère de commerce, Rapport sur l'organisation des activités commerciales et lutte les marchés informels, ALGERIE, décembre 2003

Documents et Articles

- 1- Bruno LAUTIER " L économie informelle dans le tiers monde " , Edition, la découverte, Paris, 2004